جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

اثر المخصصات المالية على المصروف الضريبي في القطاع المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين

إعداد
نادر عبد الباسط دويكات

إشراف
د. مفيد الظاهر
د. معاذ أسمر

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج المنازعات الضريبية،
من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين.
2025

اثر المخصصات المالية على المصروف الضريبي في القطاع المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين

إعداد

نادر عبد الباسط دويكات

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2025/11/27م، وأجيزت:

د. مفيد الظاهر	
المشرف الرئيسي	التوقيع
د. معاذ أسمر	
المشرف الثاني	التوقيع
د. شاهر عبيد	
المشرف الخارجي	التوقيع
د. رأفت الجلاد	
المشرف الداخلي	التوقيع

الاهداء

اود ان اتقدم بجزيل الشكر والجزاء الى تلك المرأة التي امسكت بي يوما واصرت ان اتعلم وان اكون احد حاملي درجات الدراسات العليا.. الى تلك السحابة التي تمطرنا بالغيث في كل لحظة وحين دون كلل او ملل.. الى تلك الفاضلة التي جعلت لنا من دروب العمل والايمان والعزيمة والاصرار طريقا لا ينتهي.. الى تلك الام الحنون المعطاءة التي انبتتنا في واد غير ذي زرع.. شكرا من اعماق القلب يا وتين القلب سحاب الى من سعى في هذه الدنيا في لحظات الفرح والتعاسة ليعطينا مما اعطاه اياه الله.. الى من فضلنا على نفسه في لحظات القوة والضعف.. الى من اسندنا بحكمة وعقل على العمل حتى في اصعب الظروف.. الى من رسم لنا الطريق وحمانا من آفات العصر.. الى من علمنا الخطوة الاولى بالاعتماد على النفس والسعي والطموح الى ارفع المراتب دون المتاهة في بيت العنكبوت.. الى من اعتز بإرفاق اسمي بعد اسمه الاب والمربي الفاضل عبد الباسط

الى تلك الرفيقة في هذه الحياة ومن ترافقنا لسنوات عديدة فكنا مثال يقتدى به.. الى تلك الحاضنة لي في اوقات اليأس والفراغ فتقدم وتعطى دون مقابل.. الى تلك الياسمينة التي لا تدخر ان تشدوا الي بأنقى المشاعر فتعطر الحياة بأنقى ما يكون.. الى تلك التي اتخذ الزهر من اسمها عنوان السعادة والايثار لتعطينا رغد العيش والحياة.. الاخت ورفيقة قلبي رغيد

الى تلك الزهرة النادرة وياقوتة السم والترياق.. الى تلك التي اعادت لنا امل الحياة لنشدوا اعظم ما وضع الله وهي اقامة سنته في اكتشاف علمه وقوانينه.. الى تلك التي لا تكفي الحروف الثمانية والعشرون لوصفها او اعطاء جزء من حقها.. الى تلك الراسية في ميناء قلبي ونبضي ما كتب الله لي من العمر.. الى من اشذت لنا من اسمها اعظم ألحان السعادة والحنان لنغرد به في مواجهة صعاب الحياة.. الى تلك التي يحنو اليها الورد لتكون فراشته ومن تعطيه جماله .. الاخت وملهمتي شذى

الى اولئك الذين مروا في حياتنا وتركوا أثراً في الصخور لا تزيله رياح الايام والبعاد وتبقى معاملتهم وذكراهم باقية ما بقي هذا الجسد ينبض بالحياة.. الاصدقاء الذين انجبتهم لنا الايام شكرا لكم..

الى تلك التي دُفنت ذكراها بين ثنايا قلبي.. الى تلك التي باعدت بيننا الايام.. الى تلك السيمفونية الخالدة التي تبرح إلا ان اسمع ألحانها في كل وقت وحين.. الى تلك الامنية التي ابعدها الله عني كأنها معصية واجبة التوبة.. شكرا لك

الشكر والتقدير

نبدأها بسم الله ثم الحمد والشكر له لنكون من عباده الذي يشكرون الله على نعمه وحسن طاعته وهو القائل يرفع الله الذين اوتوا العلم درجات صدق الله العظيم

اود ان اتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى الذين مهدو لنا طريق العلم وانقذونا من متاهات الجهل وجعلوا لنا مسلك نسير به في بحار البحث العلمي لنهتدي الى جزيرة النور وعلمونا بان طريق المجد يبنى بالعلم والعمل

الدكتور والقدوة الحسنة مفيد الظاهر المشرف الرئيسي على ما قدمه خلال سنوات الدراسة من نصائح كانت هي العصب الرئيسي في بناء هذه الرسالة والى ما زرعه في داخلي من الصدق والاصرار على العمل بناء على اخلاقيات البحث العلمي والسعي الى افضل ما يكون ان يصبح عليه الانسان

الدكتور وصاحب الفضل معاذ اسمر المشرف الثانوي على مد يد العون في المواقف الحرجة والمساعدة على نضج وايضاح الرسالة ولتعريفه لي معنى العمل من اجل العلم

الى اولئك الذين وضعوا لمساتهم علينا لتنير لنا درب من دروب العلم وتقوم على فتح مسالك الادراك لتعطينا نضج ومكانة اللقب الذي نسعى اليه وذلك اثناء الدراسة من مشرفي المواد العلمية مع حفظ ألقابهم ومكانتهم فقد كان لكل واحد منهم باب من ابواب المعرفة الصادقة التي لا يمكن للزمن ان يقوم على دثرها

الدكتور واستاذ القانون فادي شديد

الدكتور واستاذ القانون محمد شراقة

الدكتور واستاذ القانون اسحاق برقاوي

الدكتور واستاذ الاقتصاد سامح العطعوط

البرفسور طارق الحاج

الى اولئك الذي رافقونا وسرنا معا في طريق العلم والعمل الزملاء الافاضل

فكلمة الشكر لا توفي نصيبكم مما نحن عليه الان... شكراً

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

اثر المخصصات المالية على المصروف الضريبي في القطاع المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرســـالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: **نادر عبد الباسط دويكات**

التوقيع: 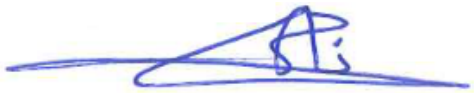

التاريخ: **2025/11/27**

فهرس المحتويات

الاهداء ..... ج

الشكر والتقدير ..... د

الإقرار ..... هـ

فهرس المحتويات ..... و

فهرس الجداول ..... ح

فهرس الاشكال ..... ط

فهرس الملاحق ..... ي

الملخص ..... ك

الفصل الاول: الإطار العام للدراسة والإطار النظري 1

1.1 المقدمة 1

1.2 مشكلة الدراسة 3

1.3 اهداف الدراسة 6

1.4 أهمية الدراسة 7

1.5 الإطار النظري وتطوير الفرضيات 8

الفصل الثاني: منهجية الدراسة 31

2.1 المقدمة 31

2.2 منهجية الدراسة 31

2.3 مجتمع الدراسة 32

2.4 عينة الدراسة 32

2.5 قياس متغيرات الدراسة 33

2.6 بيانات الدراسة 35

2.7 إجراءات الدراسة 35

2.8 المعالجة الإحصائية 36

2.9 النموذج القياسي للدراسة 36
2.10 نموذج الدراسة 38
2.11 مصطلحات الدراسة 38
2.12 المعالجة الاحصائية 40
الفصل الثالث: التحليل واستخراج النتائج 41
3.1 قطاع البنوك 41
3.2 شركات التأمين 50
الفصل الرابع: النتائج والتوصيات 59
4.1 النتائج 59
4.2 التوصيات 61
4.2.1 التوصيات الخاصة في قطاع البنوك 61
4.2.2 التوصيات الخاصة في قطاع التامين 62
4.2.3 التوصيات العامة للقطاع المالي 63
قائمة المراجع 64
الملاحق 72
Abstract ..... b

فهرس الجداول

جدول (1): الشركات المالية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية 33

جدول (2): طرق قياس المتغيرات 34

جدول (3): نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات الدراسة الخاصة في قطاع البنوك (2006–2024)..... 42

جدول (4): معامل الارتباط بين فرضيات الدراسة الخاصة في قطاع البنوك 43

جدول (5): مقارنات اختبار التأثيرات العشوائية المقطعية..... 44

جدول (6): متغير معامل خطأ معياري احتمال إحصائي t 45

جدول (7): تحليل الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى في قطاع البنوك..... 48

جدول (8): طريقة العزوم المعممة للوحات في قطاع البنوك 49

جدول (9): نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات الدراسة المستقلة والضابطة والتابعة الخاصة في شركات التامين 51

جدول (10): معامل الارتباط بين فرضيات الدراسة الخاصة في شركة التأمين 52

جدول (11): مقارنات اختبار التأثيرات العشوائية المقطعية 72

جدول (12): المتغير، المعامل، الخطأ الانحراف المعياري، إحصاء t، الاحتمال..... 72

جدول (13): طريقة الانحدار المتعدد بطريقة للمربعات الصغرى لقطاع التامين..... 73

جدول (14): متغير معامل خطأ انحراف معياري إحصاء t..... 73

جدول (15): طريقة العزوم المعممة للوحات في شركات التامين 73

فهرس الاشكال

شكل (1): نموذج الدراسة 38

فهرس الملاحق

ملحق (أ): الجداول.....72

اثر المخصصات المالية على المصروف الضريبي في القطاع المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين

إعداد

نادر عبد الباسط دويكات

إشراف

د. مفيد الظاهر

د. معاذ أسمر

الملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى اثر المخصصات المالية في المصروف الضريبي للشركات المالية المدرجة في بورصة فلسطين وذلك للسنوات الممتدة بين 2006 و 2024 وذلك باستخدام البيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية المنشورة في مواقع الشركات الرسمية على الانترنت والموقع الخاص ببورصة فلسطين للأوراق المالية حيث بلغ عدد الشركات المالية الداخلة في الدراسة 15 شركة موزعة بين قطاع التامين 8 شركات وقطاع البنوك 7 شركات وذلك باستخدام نموذج الاثر الثابت لمعالجة البيانات المجمعة للدراسة وقد اظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

وجود اثر لمخصص الاخطار السارية في قطاع التامين ولمخصص الديون المشكوك في تحصيلها في قطاع البنوك وذلك على المصروف الضريبي، في حين عدم وجود اثر لمخصص الادعاءات تحت التسوية ولمخصص الادعاءات غير المبلغ عنها في قطاع التامين والديون المعدومة المشطوبة فعليا في قطاع البنوك وذلك على المصروف الضريبي حيث تبين وجود علاقة عكسية بين قيمة المخصصات المالية وبين المصروف الضريبي بحيث كلما ازدادت المخصصات قل المصروف الضريبي.

وبناء على ما توصلت اليه نتائج الدراسة فقد اوصت الدراسة بالاتي:

العمل على تعديل القوانين والتعليمات الخاصة في القطاع الضريبي على وجه العموم، وعلى القطاع المالي على وجه الخصوص، بما يتلاءم مع الحداثة العالمية في التحصيل الضريبي، وان يعمل المشرع الفلسطيني

على اعادة صياغة القانون المالي الذي يسمح للشركات المالية بتخفيض المخصصات المالية من اجمالي الارباح قبل طرح الارباح للضريبة، بحيث يعمل على وضع نسب ضريبية بشكل تصاعدي بحيث تكون الضريبة على السنوات الابعد هي الاعلى حتى يعمل على تشجيع المخالصات المالية، واوصت ايضا بصياغة اعفاء ضريبي ملحق بالقانون المالي ينص على تخفيض الضريبة على الشركات المالية في حالة تم تصفية المخصص قبل تخفيضه من اجمالي الارباح، والتطرق الى تكوين سقوف محددة لقيمة المخصصات التي تؤثر على المصروف الضريبي، بحيث تكون محددة في قيمة الاعفاء الضريبي، ويكون فيما تجاوزه خاضع للضريبة مع وجود رقابة على تكوينها وكيفية تنفيذها.

الكلمات المفتاحية: الشركات المالية، المصروف الضريبي، مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، مخصص الاخطار السارية، بورصة فلسطين.

الفصل الاول

الاطار العام للدراسة والإطار النظري

1.1 المقدمة

إن مصطلح القطاع المالي يشير إلى الأهمية البالغة التي تتطلبها الدولة من أجل تطوير البنية الإقتصادية داخلها، فهو من الأهمية في مكان بأن يكون الشريان الرئيسي الذي يغذي الأنشطة الإقتصادية، ويعمل جنباً إلى جنب مع أجهزة الدولة المالية على السير في ضخ السيولة المالية للأنشطة داخل الدولة، حيث يمثل الذراع اليسرى التي تلجأ إليه الدولة في حالة الازمات (المالكي، 2021).

ومن أهم المؤسسات داخل هذا القطاع هي قطاع البنوك حيث يكون له دور إستراتيجي في تعزيز المدخرات وبالتالي خلق مصادر تمويلية من أجل توجيهها لمجالات الإستثمار والإستهلاك، مما يؤدي إلى تطوير الإنتاج وتوفير ما يلزم للأنشطة الإقتصادية (معتوق، عمارة، و عبد الله، 2017)، وأيضا هناك شركات التأمين التي تتخذ من القاعدة القانونية بأن العقد شريعة المتعاقدين مبدأً أساسياً لها، وذلك من خلال إبرام عقود مع المؤمن لهم ينقل لها مسؤولية الوفاء بالإلتزامات والأخطار التي تنشأ للمؤمن لهم مقابل مبلغ مالي يتم تحديده مسبقا (سجيني، 2022).

وبالمقابل فإن البنوك تعمل على بناء بنية تخطيطية قادرة على التعامل مع التعثرات المالية التي قد تنشأ من قبل المقترضين والظروف السياسية من أجل تقليل المخاطر(Asmar, 2018) ، ذلك من خلال إنشاء مخصصات يتم إقتطاعها من صافي الودائع المتواجدة لدى البنك، وذلك لمواجهة الإلتزامات المالية من إجل فرض الإستمرارية بصفة قطاع البنوك أحد أهم ركائز الإقتصاد، ومن أنواع المخصصات المتواجدة لدى البنوك هي مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها و الديون المعدومة المشطوبة فعليا (عبد الفتاح، 2013).

أما بالنسبة لقطاع التأمين فإنه يعمل على إنشاء مخصصات قادرة على تلبية الإحتياجات المختلفة لديه من أجل حماية المؤمنين وكافة الأطراف المتعاملة مع الشركة، وأيضا من أجل الوصول إلى ملاءة مالية قادرة على الحفاظ على المراكز المالية من أجل الوفاء بإلتزاماتها المستقبلية، ويعمل على وضع عدد من المخصصات الفنية مثل مخصص الإدعاءات تحت التسوية ومخصص الإدعاءات غير المبلغ عنها ومخصص الأخطار السارية (Akhtar, 2018).

ولأن القطاع المالي كغيره من القطاعات يكون الهدف الرئيسي له الربح وذلك من خلال تقليل المصاريف وزيادة الإيرادات المالية، فإنه يعمل على وضع عدة طرق من أجل زيادة أرباحه منها تخفيف الأعباء الضريبية وتقليل النفقات والتخطيط الضريبي (Abuamsha & Shumali, 2022).

ومما تجدر الاشارة إليه أن قيمة الضريبة المفروضة على القطاع المالي بنسبة 15% (موسوعة القوانين واحكام المحاكم الفلسطينية، 2011)، حيث تعمل الشركات المالية على إستخدام معايير المحاسبة الدولية نختص منها ما يتعلق في جانب المخصصات المالية، حيث يستخدم معيار المحاسبة الدولي رقم (37) من أجل حساب المخصصات المالية (الشهري، 2024)، ويتم حساب المصروفات الضريبية حسب المعيار المحاسبي رقم (12) والمفروض على الشركات المالية، والتي يتم بموجب القانون الإلتزام في المعايير المحاسبة الدولية من أجل فرض إستمراريتها (طويرات، عبد الحكيم، و الحسين، 2022).

مما لا شك فيه إن المصروف الضريبي يعتبر من المدخلات التي تؤثر على نتائج الشركات وأرباحها، لذلك توجب المعايير الدولية في المحاسبة إلى اتباع مبدأ الحيطة والحذر، من أجل أن تكون القوائم المالية ذات طابع موثوق وغير متلاعب بها، لأن طابع التفاؤل من قِبل مديري الشركات يؤدي إلى إظهار النتائج بأفضل ما تكون من الأرباح، خصوصاً بأنه يبدي الإعتراف بالخسائر على الإعتراف في الأرباح (لعماري و زروق، 2021)، لاسيما أن القانون الفلسطيني قد أخص الشركات المالية بأحد التنزيلات التي يتم إقتطاعها من إجمالي الأرباح قبل اخضاعها للضريبة، وذلك في المادة رقم 8 من القرار بقانون رقم 8 بشأن

ضريبة الدخل لسنة 2011 (موسوعة القوانين واحكام المحاكم الفلسطينية، 2011)، وذلك للدور الذي تلعبه في التنمية الإقتصادية.

وفي فلسطين كغيرها من الدول فإنها تعمل على تسير القطاع المالي بواسطة القوانين والقرارات بقانون والتعليمات الصادرة من الجهات ذات الإختصاص، مثل هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد الفلسطينية، ولا بد من الإشارة إلى قرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل، وقرار بقانون المصارف رقم (9) لسنة 2010، وقانون التأمين رقم (20) لسنة 2005، والتعليمات رقم (7) لسنة 2012 بشأن المعالجة الضريبية لمخصصات الأخطار السارية والإدعاءات تحت التسوية، وتعليمات رقم (14) لسنة 2012 بشأن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وتعليمات رقم (10) لسنة 2012 بشأن الديون المعدومة، وقرار مجلس الوزراء رقم (131) لسنة 2007 بنظام طرق إحتساب الإحتياطيات الفنية والحسابية (معهد الحقوق جامعة بيرزيت، 2024).

1.2 مشكلة الدراسة

إن ميزة المخصصات المالية بأنها تعطي الحق للشركات بأن تخصم قيمة المخصصات قبل إقتطاع الضريبة حيث تمتاز بمقدارها الكبير وهذا الأمر سيف ذو حدين، فمن ناحية بأنها تمنح الشركات الفرصة من أجل مواجهة الإلتزامات المستقبلية التي قد تنشأ من خلال إبقاء هذه المخصصات مفتوحة إلى حين إنقضائها (توفيق، 2024)، ومن ناحية أخرى فأنها تعطي الحق لها بأن يتم تخفيض الضريبية عنها.

ومن هذا المنطلق فقد جاء في دراسة (دراوشة، 2022) التي توصلت إلى نتائج بأن مشاركة إيرادات ضريبة الدخل في القطاع المالي قليلة مقارنة مع أرباحها المرتفعة، حيث توصلت بأنه يتم إستخدام المخصصات المالية من أجل المباغتة الضريبية، وإستغلال عدم الوضوح في القانون الضريبي وعدم وجود تعديلات ضريبية قادرة على ضبط المخصصات، وكما وصفت دراسة (نور و الطنبور، 2022) أن ضعف الإدارة الضريبية في التحصيل الضريبي بسبب ضعف الرقابة الداخلية و الخارجية، وجاء في دراسة (حسنية

و نصر، 2024) أن وجود المحاسبين القانونيين الذين يستخدمون التجنب القانوني من أجل تخفيف العبء الضريبي عن الشركات المالية، وذلك بسبب الفرق بين الربح المحاسبي المرتفع والربح الضريبي المنخفض والذي ينتج نتيجة وجود المخصصات المالية.

ولتوضيح ذلك فقد جاء في دراسة عبد الفتاح (2013) (Asmar, Khalaf, & Hamad, 2024) أن هناك إختلاف بين وجهات النظر في عمل المخصصات المالية، وأسبابها، وطرق الإستفادة منها، والعوامل المؤدية إلى تقليل العبء الضريبي بين الدائرة الضريبية التي تجعل من عدم الوفاء بالضرائب بأنها ترتقي إلى مستوى الجرائم، وبين المحاسبين الذين يقومون بمحاولة التجنب الضريبي بإستخدام الثغرات المتواجدة بالقوانين، وبين القطاع المالي الهادف إلى الربح بسبب الدور الذي يقوم به من أجل التنمية الإقتصادية.

كما أشارت العديد من الدراسات مثل دراسة (Hudakova & Adamko, 2016) في سلوفاكيا إن إنشاء المخصصات له دور كبير في القضاء على العواقب المالية السلبية التي تنشأ من الإلتزامات المستقبلية، من خلال تحقيق سياسة إستثمارية خاصة بالشركة، تعتمد على ألية التحكم المستندة إلى الأحكام الفنية التي يجب أن تتوفر في الوقت المناسب، ناهيك عن الأخذ بعين الإعتبار الأحكام التقنية مثل طرق الحساب، والإحصاء وذلك للخصائص الأساسية بإستخدام طريقة الأتجاه البارامتري، وطريقة المربعات الصغرى من تحليل الإنحدار، وأنواع السلاسل الزمنية (الخطية والتربيعية والأُسية).

وفي الدراسة التي أجراها (Shulieshova, Domańska, & Wasilewski, 2015) في بولندا وأُوكرانيا التي حددت بأن المخصصات يتم صياغتها وإستخدامها حسب متطلبات الدولة التي تعمل فيها، حيث يجب التأكد من قيمتها ومقدار القدرة لديها في تلبية المتطلبات الناشئة من تحقيق أهداف أنشطتها، بحيث يكون الإطار المنهجي لها من خلال النظريات الاقتصادية الحديثة، والنظريات المالية والإستراتيجية، مع وضع نظريات الإحتمالات والإحصاء والرياضيات والتحليل النقدي في حسبان الإستخدام، حيث توصلت الدراسة إلى أن نسبة المخصصات إلى نسبة الإلتزامات كلما كانت مرتفعة فإنها تؤدي إلى إستقرار الشركة.

وقد بينت دراسة Cudiamat (2017) التي أُجريت في الفلبين أنه كلما كانت قيمة المخصصات المالية طويلة الأجل في سد الإلتزامات فإنها توفر تدفق لرأس المال المستثمر، الذي يؤدي إلى تدفق للسيولة المالية من خلال الإستثمارات التي تقوم بها الشركة، مع الأخذ بعين الإعتبار أنه يجب أن تؤخذ القدرات التعزيزية في المجازفة وضع النظر، لاسيما أنها تؤدي إلى الإستدامة المالية، عندما يتم أخذ مستوى الصناعة وعوامل الإقتصاد الكلي والجزئي، وذلك عندما يتم تطبيق مبدأ المجازفة عليها، حيث تم إستخدام العائد على الأصول من أجل إستخراج نتائجها (Abdeljawad, Dwaikat, & Oweidat, 2020) .

وقد توصلت كل من دراسات Hailegebreal (2016) في أثيوبيا ودراسة Abdeljawad, (2020) Dwaikat, & Oweidat في فلسطين ودراسة Lode & Napier (2014) في المملكة المتحدة بأن محددات الربحية تتحدد من عوامل مثل عمر الشركة، وحجمها، ونسبة الرافعة المالية، ونسبة السيولة، ونسبة الأقساط، ونسبة المخصصات الفنية، ونسبة المخاطرة، ونسبة الأصول الملموسة، في تحديد العوامل المؤثرة على ربحيتها، وبالتالي التأثير على المصروف الضريبي.

وتنطوي وجهة النظر في ان معظم الدراسات في السوق الفلسطينية قد تناولت العبء الضريبي او احد المخصصات المالية كل على حده الا ان هذه الدراسة الممتدة من 2006–2024 قد اخذت ندرتها من قيامها بقياس اثر المخصصات المالية على المصرف الضريبي.

مما ادى ذلك الى ظهور مشكلة الدراسة المتمثلة في السؤال الرئيسي الاتي:

- ما اثر المخصصات المالية على المصروف الضريبي في الشركات المالية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين؟

حيث يتفرع عن هذا السؤال عدد من الاسئلة الفرعية الخاصة في قطاع البنوك:

- ما اثر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها على المصروف الضريبي في الشركات المالية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين؟

- ما اثر الديون المعدومة المشطوبة فعليا على المصروف الضريبي في الشركات المالية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين؟

الاسئلة الفرعية خاصة في قطاع التامين:

- ما اثر مخصص الاخطار السارية على المصروف الضريبي في الشركات المالية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين؟
- ما اثر مخصص التعويضات تحت التسوية على المصروف الضريبي في الشركات المالية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين؟
- ما اثر مخصص الادعاءات غير المبلغ عنها على المصروف الضريبي في الشركات المالية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين؟

1.3 اهداف الدراسة

ان هدف هذه الدراسة ينبع من الاهمية التي يتمتع بها القطاع المالي في المساهمة الفعالة في توطيد العلاقة بين المساهمة في انعاش الاقتصاد الفلسطيني وتحقيق ملاءة مالية بما يعزز تطبيق المعايير والقوانين الدولية حتى يساهم بطريقة فعالة في جلب التطويرات المعاصرة للأعمال المالية حيث تهدف هذه الدراسة الى التعرف على دور المخصصات المالية في الاتي:

- تحديد اثر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها على المصروف الضريبي في الشركات المالية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.
- تحديد اثر الديون المعدومة المشطوبة فعليا على المصروف الضريبي في الشركات المالية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

- تحديد اثر مخصص الاخطار السارية على المصروف الضريبي في الشركات المالية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.
- تحديد اثر مخصص التعويضات تحت التسوية على المصروف الضريبي في الشركات المالية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.
- تحديد اثر مخصص الادعاءات الغير مبلغ عنها على المصروف الضريبي في الشركات المالية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

1.4 أهمية الدراسة

كما في دراسة مشرقي (2017) تأتي من مكانة القطاع المالي والدور الذي يقوم به في الإقتصاد المالي للدولة، حيث ان الثابت مدى التأثر بينهما الامر الذي يفرض ان يكون القطاع المالي ذو خصائص متينة، قادرة على تحديد الأثار المالية السلبية، ومدى إمكانية قياسها والتعامل معها، وفي دراسة (غيث، 2024) لا بد من التأكيد على إن القطاع المالي يعمل على مد الأسواق المالية بالمعلومات والإمكانيات المالية، وخلق فرص استثمارية بما يتلاءم مع القوانين، بحيث يكون لها الدور الحيوي والإستراتيجي في تبني الحلول للمشاكل المحتملة- سواء على مستوى الأفراد أو مستوى الشركات- من أجل صد الأخطار المستقبلية (Asmar, Khalaf, & Hamad, 2024)، نتيجة ذلك برزت هذه الدراسة التي تعتبر من الدراسات القليلة التي تركز على جانب مشكلة الدراسة في فلسطين وبناء على ذلك تم تقسيم الأهمية في هذه الدراسة إلى جانبين:

1. **الجانب العلمي:** من الجدير بالملاحظة بأن هذه الدراسة تستند إلى دراسات عديدة إتخذت من أحد أجزاء القطاع المالي منهجاً في مواجهة التحديات المالية وإيجاد حلول لها مثل دراسة (توفيق، 2024: المالكي، 2021) ودراسة Marzouki, (2014) وفي هذا المقام فإن دراستنا تعتبر دراسة ذات حلول

حديثه متخصصة يمكن الإستفادة من نتائجها، والخروج بتوصيات ستمكننا من معالجة احد اهم المشاكل التي تحدث بين القطاع المالي وبين الجهة التي تستوفي المصروف الضريبي.

2. **الجانب العملي:** كما حددت دراسة (Asmar, Abu Alia, & Ali, 2024; Rubio & Herrero Olarte, 2024; Ringim & Güngör, 2024) إن الاستفادة والأثر منها متفرعة إلى عدة جوانب اقتصادية، الأمر الذي يقضي إلى وجود أطراف متعددة يمكن أن تستفيد منها مثل الدوائر الضريبية ومدراء الشركات المالية والمستثمرين والباحثين في المجالات الاقتصادية.

1.5 الإطار النظري وتطوير الفرضيات

إن أحد أهم أسباب تكوين المخصصات هي التحوط من المشكلات والتحديات المستقبلية، فقد لجأت الشركات المالية إلى تكوينها من أجل حمايتها من الإلتزامات التي تنشأ من العقود التي تقوم بإبرامها؛ خصوصا في وقت الأزمات، كما حددت دراسة (مشري، 2022) في الجزائر بأن الطبيعة القانونية فرضت على شركات التأمين بأن تحافظ على وتيرة وسير المعاملات، لاسيما القدرة على التعامل مع الأضرار المختلفة الناشئة من إلتزامات التعاقد، مثل تلك التي نشأت وقت تفشي وباء كورونا، وجاء في دراسة (بن خليفة، 2022) في الجزائر دور القطاع المصرفي في إتخاذ السياسات النقدية، وعمل التدابير المالية من أجل مواجهة التداعيات التي تحدث نتيجة توقف الانشطة الاقتصادية، حيث يقوم بعمل تأجيلات على الأقساط المستحقة في القطاعات المتأثرة، مما يؤدي إلى التأثير على المراكز المالية بها، حيث قامت برفع المخصصات المالية وزيادتها من أجل مواجهة إلتزاماتها مما أدى إلى التأثير على أرباحها وتقليل قيمة المصروف الضريبي.

المخصصات المالية

قبل الخوض في سياق المخصصات المالية علينا النظر الى تعريفها لغويا واصطلاحا من اجل فهمها وادراكها جيدا، فقد جاء تعريفها لغويا حسب (ابن منظور، 2016) فهي من كلمة مخصص وتعني في

اللغة العربية "الشـيء الذي يفرد ويجعل له جزء خاص من مادة اكبر" حيث يرجع جذرها اللغوي الى الجذر "خ ص ص" والذي يفييد التمييز والافراد والتخصـيص لغرض معين وهذا ما يتوافق اصـطلاحيا مع المعنى الحديث للاموال المخصـصـة التي تشـير الى الاموال المعينة التي يتم افرادها من مجموعة الاموال العامة لتكوين خاص وفي المعنى المحاسـبي يمكن تعريف المخصـصـات المالية بانها اقتطاع جزء من الايرادات لتغطية الالتزامات متوقعة في المستقبل دون معرفة مقدارها او حجمها.

نستنتج مما سبق ان المبدأ من الوقاية خير من قنطار علاج، وان تحمل تكلفة قليلة أنية افضل من تحمل خطر كارثي لا يحسب عقباه، فمن هنا ولدت فكرة المخصصات المالية التي نشات من فكرة وجود الخطر أي كان نوعه، فالتامين على النفس هي ما يدفع الافراد الى التفكير في طرق تجنب الاخطار وحماية انفسهم ومن هنا جاءت الفكرة الى المخصـصـات المالية التي تتبناها الشـركات المالية كونها تعتبر مراكز خلق الاموال وطرق التصـرف بها (Gaganis, Hasan, & Pasiouras, 2016) نتيجة وجود الاخطار الاقتصادية والمالية والاجتماعية وايضا طبقا للهدف من وجودها المتمثل في تقليل او تحمل نتيجة الاخطار التي تواجهها سواء اخطار داخلية مباشرة او اخطار خارجية غير مباشرة

وحددت دراسة البلداوي و الساعدي (2018) فان الاخطار الداخلية ذات الاثر المباشر المتمثلة في:

1. الضـرائب: من منطلق عملي فان الضـرائب هي المحفز الاول للمخصـصـات المالية فهي تؤثر عليها بطريقة محكمة ومترابطة من اتجاه واحد أي انه كلما زادت الضرائب زادت المخصصات.
2. الدعاية السـلبية: هي اسـتغلال المشـككين في منفعة المخصـصـات المالية والجدوى من عملها بعدم وضوح مبدا تعظيم المنفعة بالنسبة للأفراد خصوصا ان المخصصات المالية تدفع فقط عند حصول الحدث وهذا ما يؤدي الى التشكيك في فائدة المخصصات المالية.
3. الاسـباب الاجتماعية والدينية: ان الثقافة العامة داحل المجتمع تلعب دور رئيسـي في قبول الشـركات المالية من جهة تقبل افراد المجتمع لها ومن جهة الثقة بالإيفاء بمتطلباتهم من خلال اسـتخدام

المخصصات المالية وتجعل لديهم ثقة بانها قادرة على الوفاء بالالتزامات اتجاههم وتعطيهم تشجيع استثماري امن بسبب متانة الملاءة المالية.

4. جغرافية وحدود الدولة: فهي تؤدي الى محدودية السوق وتقسيم المجتمع الى فئات حسب المقدرة المادية والقدرة على الوفاء بالالتزامات خصوصا في دول العالم الثالث والدول النامية، الامر الذي يؤدي الى جعل المخصصات المالية مرتفعة بسبب عدم الايفاء بمتطلبات العقود والاستهتار بقوانين وانظمة العمل، فيؤدي الامر الى صعوبة دخول شركات جديدة قادرة على استخدام التطورات التكنولوجية المتطورة.

5. المعوقات الفنية والقانونية: فالتشريعات والقوانين التي تصدر عن الدولة لها اثر بليغ في قيمة المخصصات المالية من مبدا ان لكل فعل ردة فعل مساوية لها في المقدار ومعاكس لها في الاتجاه فمن طبيعة التشريعات بان تعمل على اختلال الاوضاع داخل الدولة عند صدورها الامر الذي يدفع الشركات المالية الى رفع قيمة المخصصات المالية وتطبيق مدى فعالية وجودها.

الاخطار الخارجية ذات الخطر غير المباشر كما حددتها دراسة (Nackhavong & Thanitbenjasith, 2020:)

1. العلاقات بين الدول واعادة التامين: تلعب العلاقة الدبلوماسية الامنة بين الدول علاقة غير مباشرة في عمل المخصصات المالية التي تعطي القدرة للشركات المحلية باعادة التامين لدى شركات اقليمية او دولية والاستفادة من تبادل الخبرات في المجالات المالية والتكنولوجية واعادة تطبيقها داخل الشركات المحلية الامر الذي يؤدي الى تقليل الخطر ويعمل على تقليل المخصصات المالية.

2. نسبة الفائدة: هي جواز السفر العالمي الذي يجوب العالم ويؤثر في كل امر سواء كان مالي او غير مالي فهي تؤثر في نسبة الاقراض المحلي والاقليمي والدولي وما يلحق ذلك من انعكاسات على

الاعمال ذات الطابع المالي فكلما ارتفعت نسبة الفائدة ادى ذلك الى ارتفاع قيمة المخصصات المالية بسبب الاخطار التي قد تنتج عنها من افلاس الشركات او عمل تباطئ في نظام العمل الافتصادي.

3. الاستقرار السياسي: ان الدور الذي يقوم به لا ينحصر داخل حدود الدولة او القارة ففكرته ابعد ما تكون عن الواقع فنشوء توتر سياسي في دولة اخرى يؤثر على المخصصات المالية في بلدك رغم البعد الجغرافي لما تحمله العولمة والشركات العابرة للقارات من قدرة على التاثير والارتفاع والانخفاض السريع الامر الذي يحتم على الشركات المالية زيادة المخصصات المالية.

4. التضخم: بالنظر الى التاريخ الحديث والمعاصر يتبين لنا بان التضخم على اختلاف انواعه هو الفايروس الفتاك الذي ليس له علاج من خلال اثره على كل الاحداث مهما كانت صغيرة او كبيرة فهو له الدور الاعظم في التاثير على المخصصات المالية وحجمها فخطره يحتاج الى وقت للظهور مما يعطي مصداقية اكبر لنشوء المخصصات التي تعمل على الحد منه.

5. الناتج المحلي الاجمالي: مما لا شك فيه بان الناتج المحلي الاجمالي هو الحلقة الاقوى في نشوء المخصصات المالية لما له من دور فعال فيها فكلما ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الذي يقيس كافة انشطة الدولة ادى ذلك الى تخفيض المخصصات المالية التي تنشط وقت الازمات والاخطار الكارثية والعكس صحيح.

وتنقسم المخصصات المالية في هذه الدراسة الى قسمين:

المخصصات المالية (شركات التأمين)

جدير بالذكر بأن المخصصات المالية التي تعمل شركات التأمين على وضعها يطلق عليها المخصصات الفنية، حيث أنها تعتبر إلتزام على شركات التأمين، وهي من حقوق المؤمنين بحيث أنها تعمل على إعطاء قدرة للشركة على مواجهة الإلتزمات بشرط أن يتماشى تكوينها مع المبادئ المحاسبية والمعايير الدولية التي تعمل على تنظيمها مثل أُسس القياس المحاسبي (Nendi, Fahlevi, & Setiadi, 2019).

وكما وصـفتها دراسـة العايدي (2021) بأنها أحد أجزاء الإيرادات التي تقوم الشـركة بإحتجازها، من أجل مقابلـة الإلتزامـات مؤكدة الحدوث، ولكن دون وجود القدرة على تحديد مقدارها بدقـة، بحيث لا يتوقف المخصـص على طبيعة النشـاط بل هو تكلفة للحصـول على الإيراد، وبالتالي نسـتنتج حسـب دراسـة (Metin, Llapi, & Muja, 2017) بأن طبيعة تكوين المخصصات الفنية يقتصر على الشركات التي تقوم بعمليات التأمين بسبب الخصائص التي تتميز بها، من حيث العلاقة التعاقدية بين المؤمن والمؤمن له وبناء عليه فقد أكدت الدراسة بإن الإلتزام بتكوين المخصصات له أثر على المركز المالي للشركة.

أما دراسـة Cruz (2019) فقد حددت أن على شـركات التامين القيام بتلقي الأقسـاط من المؤمنين ثم قيامها بعمل اسـتثمارات للأموال، بهدف توفير السـيولة المالية اللازمة من أجل الوفاء بالالتزامات بالأوقات الملاءمة للمؤمن لهم، عن طريق إسـتخدام أنظمة محاسـبية تتوافق مع الأنشـطة والعمليات التي تقوم بها، من خلال المعلومات التي تعمل على تقييم الأداء المالي، وبالتالي المحافظة على البنية الهيكلية والتنظيمية والفنية والإدارية للشركة.

وفي نفس الصدد فقد حددت دراسة (Asmar & Farhood, 2024; Granado, Coca, & Vianez, 2017) أن القوانين المالية تُحتم وتجبر الشـركات المالية على القيام بإظهار المخصـصـات الفنية في الميزانيات العمومية والتقارير السنوية، بإعتبارها أحد النفقات المستقبلية التي يتوجب خصمها من الإيرادات قبل الوصول إلى صافي الدخل ولا يحق للمساهمين المطالبة بها فهي من حقوق حملة الوثائق.

وعلاوة على ذلك فقد تبين في دراسـة سـجيني (2022) أن المخصـصـات الفنية تؤثر على المركز المالي للشركة، فهي تزداد مع مرور الوقت وهو سيف ذو حدين، فيجب أن تكون بإزدياد الأقساط دون أخذ جانب الزمن، وبالمقابل يزيد الإلتزام إتجاه حملة الوثائق، مما يحتم على الشـركة أن تكون ذات ملاءة مالية ملائمة، من خلال رفع الكفاءة المالية دون المسـاس بالقوانين والتعليمات التي تضـعها هيئات الإشـراف (Asmar & Farhood, 2024).

ومما تجدر الإشـــارة إليه بأن المخصـــصـــات الفنية لها أنواع عدة مما أجاز به القانون، من أجل مواجهة التقلبات التي تحدث بحيث تكون غير متوقعة، الامر الذي يقضـــي على شـــركات التأمين الإلتزام بها من حيثية عملها، حيث حددت دراسة العايدي (2021) أنواع المخصصات قيد الدراسة بالاتي:

أولاً: مخصص الأخطار السارية (الأقساط غير المكتسبة):

وهو المبلغ الذي يجب على الشـــركة رصـــده من إجمالي الأقســـاط المكتتبة، والذي يخص الفترات المالية اللاحقة نتيجة وثائق تأمين ســـارية المفعول، لأن العقود التي تقوم بها شـــركات التأمين تكون ســـنوية منذ لحظة توقيع العقود، وتكون فترات إقفال الحســابات منقســمة إلى قســمين؛ منها ما يخص الســنة الذي وقع فيها العقد، ومنها ما يخص الســـنة اللاحقة، حيث يتم توثيقه في إيرادات الشـــركة عند توقيع العقد ويتحمل تغطية التأمين للمدة المتفق عليها لذلك سمي بمخصص الاقساط غير المكتسبة.

حيث يتم حسابه حسب دراسة (Cummins & Weiss, 2014) بعدة طرق:

1. الطريقة الاحادية: وبناء على هذه الطريقة فانه يتم اعداد مخصـــص الاخطار الســـارية لكل وثقة على حده وحساب المدة التي لم تنقضي بعد ويتم ضرب القسط الصافي في المدة التي لم تنقضي بعد الى مدة الوثيقة بالكامل.
2. طريقة التقريب: ويتم بناء على هذه الطريقة بافتراض ان الاقســاط موزعة بالتســاوي غلى مدار الســنة المالية.
3. طريقة الاثنا عشر: يتم بمقتضى هذه الطريقة تجمع الاقساط الصافية للعقود السنوية في كل شهر من شهور السنة على حده.
4. طريقة اربعة وعشرون: وفي هذه الطريقة يتم تجميع الاقساط السنوية التي تمت في كل شهر من شهر السنة ثم يتم الافتراض بان العقود موزعة على كل ايام الشهر وبالتالي يتم تجميعها على افتراض انها تم في منتصف الشهر.

5. طريقة الارباع: يتم بموجبها تقسم السنة الى اربع فترات متساوية بمعنى كل فترة لها ثلاث اشهر ويتم افتراض ان العقود تمت خلالها بكل فترة على حده.

ثانياً: مخصص تعويضات تحت التسوية:

وهو المخصص الذي يجب على الشركة رصده والإحتفاظ به من أجل سداد التعويضات التي تنشأ عن أضرار الممتلكات، والأضرار ضدد الغير، وتأمين المسؤولية المجتمعية، التي قد تستغرق أمور تسويتها عدة سنوات، وعليه فأنها تعمل على تغطية القيمة الإجمالية للتكاليف المتوقعة الناتجة عن أحداث وقعت قبل نهاية السنة المالية، وقبل إعداد حساباتها الختامية، ولم يتم إبلاغ الشركة عنها، لاسيما بأنها تعمل على تحصين نفسها حتى تكون مهيئة إلى إستقبال أحداث لم يتم تسويتها، وأحداث تم تسويتها ولم يتم سدادها، وأحداث وقعت ولم يتم إبلاغ الشركة عنها، ويعود ذلك إلى عدة أسباب حسب دراسة (اسمر، الحج، و خلوف، 2023):

- ان شركة التامين لا تعترف في أحيان كثيرة على جميع الأحداث بسبب الشك في صحتها ومصداقيتها.
- ان قيمة الضرر المقدرة من قبل شركة التامين قد لا يكون مناسب للمؤمن مما يؤدي إلى نشوء خلاف بينهما.

ويمكن حساب مخصص الادعاءات تحت التسوية حسب دراسة (عطا، 2011) بعدة طرق:

1. الطريقة الفردية: وهي الطريقة التي تتعامل مع كل حالة على حده.
2. طريقة المتوسطات: يتم من خلال هذه الطريقة اخذ متوسط قيمة المطالبات السابقة من خلال اجمالي التعويضات على عدد المطالبات ومن ثم مقارنة الرقم المتوسط مع الرقم الفعلي وتحديد انحرافه عن المتوسط حيث ان هذه الطريقة تتلاءم مع المطالبات المتشابهة او ذات التاثير الواحد.

3. طريقة معدلات الخسارة: وبموجب هذه الطريقة يتم تقدير معدل الخسارة المتوقع حسب السنوات السابقة من خلال متوسط التعويضات التي تم دفعها على متوسط الاقساط حيث نصل الى معدل الخسارة المتوقع وثم يتم تحديد التعويضات التي لم يتم تسويتها خلال العام من خلال الاقساط التي يتم دفعها مضروبة في معدل الخسارة وذلك لمعرفة نسبة التعويض المتوقع.

ثالثا: وتماشياً مع ما تم ذكره فإن هناك أحداث تقع أثناء إعداد الحسابات الختامية للشركة مما يعمل على تأخير العمل على التسويات، فمخصص الإدعاءات غير المبلغ عنها حسب دراسة (اجديع، سامي، و السجيني، 2015) هو أحد المخصصات التي تقوم شركات التأمين بعمله، ويعتبر من أكبر التحديات التي تواجه شركات التأمين لأنه يعتمد على الأحداث التي لم يتم الإبلاغ عنها، ناهيك عن أنه عبارة عن أضرار محتملة ومطالبات متوقعة لم تحصل بعد بحيث يكون الإبلاغ عنها متأخر مثل تعويضات إصابات العمل والرعاية الصحية والمسؤولية العامة، حيث يعتمد حسابه حسب دراسة (المعداوي و المعداوي، 2011) على الطرق الاحتمالية من استخدام النماذج الخطية المعممة (GLM) التي يستخدمها الخبير الاكتواري في حسابه بناء على الخبرات السابقة في تقدير قيمة المطالبات ويتم تركه مفتوحا لمدة معينة من السنة المالية اللاحقة وذلك من اجل انهاء كافة المطالبات.

المخصصات الفنية (البنوك)

وفي هذا النوع من المخصصات فإن المخصصات يطلق عليها إسم المخصصات المتعثرة:

مما لا يدع مجال للشك أن الإستقرار المالي هو ما يميز البنوك عن غيرها من الشركات، فهو السلاح الذي لا يتغير بتغير الأداء الإقتصادي بسبب إختلاف الأجواء السياسية والإقتصادية والإجتماعية، ويعطيها القدرة على مقابلة الالتزامات المالية التي يأتي أجلها، من خلال السياسة النقدية التي يتبعها من السيطرة على التضخم ومعدلات الفائدة والتيسير النقدي ناهيك عن المساهمة الإجتماعية في خفض معدلات البطالة، عبر الدخول في مشاريع التنمية المستدامة (محارب، 2022)، حيث طرحت دراسة (بوهريرة و

بوخاري، 2017) بأن دور البنوك في إرســـاء الســـياســـية النقدية داخل الدولة له الأثر الأكبر في التوازن الاقتصـادي، بواسـطة دعم التكامل بين السـياسـة النقدية والمالية، إذ يفتح مجال المسـاهمة بين الشـركات المالية في التوجيه الإقتصادي.

من ناحية أخرى طرحت دراسة يماني (2022) فكرة الدمج بين شركات القطاع المالي مثل شركات التأمين وقطاع البنوك وذلك من أجل الترويج لمنتجاتهم، نظراً للمســـتجدات التي وضـــعتهم في نصـــب العمل المشترك، نتيجة مصطلح الصيرفة التأمينية، والذي يكون له القدرة على تخفيض المخصصات المالية التي تقوم هذه الشركات بعملها، بغية مواجهة الالتزامات المستقبلية وتخفيف التسهيلات المتعثرة.

حيث يمكن تعريف التســهيلات المتعثرة حســب دراســة (Hasanaj & Kuqi, 2019) بأنها القروض أو التسهيلات التي لا يتم خدمتها بطريقة تؤدي إلى ضمان دفعها ضمن الإطار الزمني المحدد بالعقد، وتكون إحتمالية تحويلها إلى ديون معدومة عالية، إذ تُعرف الديون المعدومة حســـب (Sigidov, Korovina, Trubilin, Govdya, & Vasilieva, 2016) بأنها الديون التي مرت في مرحلة التعثر وانتهت فترة التقادم بإنتهاء صـــلاحيتها القانونية، من جراء عدم وجود القدرة على تنفيذها بســبب الإفلاس، أو أن تكلفة الملاحقة القانونية من أجل الدين أكبر من الدين ذاته، أو أن الدين أصبح تحت وطئة التقيد الزمني.

ومن البديهي أن وجود الدين المتعثر يعد أحد الأمور المتعارف عليها، فهو ليس أمر خارق للطبيعة، رغم خطورته وحساسية التعامل معه، إلا أنه يندرج تحت مسمى الأمور الطبيعية من حيث أسبابه والتي تتطلب الحرفية في التعامل معه، حيث حددت دراســة (الخماس و الابراهيم، 2022) أن هناك أســباب تؤدي إلى الوصول نحو مرحلة التعثر أهمها:

1. الأسباب الخارجية والتي تتمثل بالعملاء، بما أن الإقتراض العشوائي يتم دون وجود معرفة وخبرة كافية بكيفية التصرف بالقرض، وعدم إتباع الطرق الإقتصادية نظراً لأسباب الإقتراض وطرق التصرف به،

وعدم جدولة السـداد بما يتلاءم مع التدفقات النقدية، كل ذلك يؤدي إلى ولادة الدين المتعثر، وهذا ما أتفق مع دراسة (Dolezal, Snajdr, Belas, & Vincurova, 2015).

2. الأسباب الداخلية والتي تتمثل بمانح القرض وهو البنك، والذي قد تؤدي بعض تصرفاته إلى المشاركة في خلق الدين المتعثر، عن طريق تقديم التسـهيلات الائتمانية دون الأخذ بعين الإعتبار قدرة وقوة المقترض على السداد؛ خلال الفترة الزمنية للقرض، وعدم التقييم السليم لمتطلبات وإقتراحات القروض، وهشاشة بعض إجراءات وسياسات الإقراض، وضعف كادر التخمين الخاص بالضمانات التي تحصل عليها، عبر عدم تقديم السعر العادل لها، ناهيك عن وجود المنافسة بين مؤسسات الإقراض، ووجود مؤسسات الإقراض الصغيرة، كما حددتها دراسة (Liman, Hashim, & Arshad, 2017) الذي فرض بأن المنافسة غير العادلة تساهم في خلق القرض المتعثر.

3. أسباب تتعلق بالجو العام والتي تتمثل بالظروف العامة الإجتماعية والإقتصادية والجيوسياسية، وتكون خارج قدرة التحكم أو السيطرة عليها، نظراً لوجود تباطؤ في المؤشرات الإقتصادية ووجود خلل بها، مثل زيادة حجم البطالة، ونقصان حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدم الإستقرار الأمني والسياسي، ناهيك عن التأثيرات الإقليمية والمحلية والدولية، وفضلاً عن ذلك وجود تغيير في سعر الفائدة وعدم ثباتها وإنتظامها الأمر يؤدي إلى وجود الدين المتعثر، وهذا ما أكدت وأتفقت عليه دراسة (Fersi & Boujelbéne, 2016).

ومن مبدأ أن لكل مشكلة حل فالديون المتعثرة يكمن حلها في تحسين جودة وطريقة التعاطي معها؛ فهي باقية ما بقي الإقراض، ولكن الفائدة تكمن في تخفيفها والتقليل منها إلى الحد الذي يجعل من التصـرف معها أمر بسيط؛ وليس في غاية التعقيد، حيث يقضي إلى التقليل من أثارها على المدى القصير والمدى الطويل، مما يعطي مناخ مناسب لإعطاء التسـهيلات الائتمانية، كي يتم الإستفادة منها في الطريقة الإقتصادية المثلى، ويعطي إنعكاسات إيجابية على الإقتصاد، وفي نفس الصدد فقد تم الوصول إلى عدد من الحلول وهذا ما توافق مع دراسة (شاهين و شاهين، 2021):

أولاً: أن يتواجد موظفين لهم مستوى مهني رفيع المستوى قادرين على إستخلاص النتائج وإتخاذ القرارات المناسبة، بشان منح الإئتمان حيث يخضع إلى نظام رقابة محدد السياسات، تكون المسؤولية للدوائر الإئتمانية دون تدخلات أو ضغوطات من قِبل المدراء أو المسؤولين.

ثانياً: أن يُفعل بشكل دوري جرد خاص بالديون بشكل عام، وبالديون المتعثرة بشكل خاص، عن طريق متابعة المقترضين من أجل تحديد نوعية التعثر والمدى المتوقع له، بقصد أخذ الإحتياطيات المناسبة لمواجهته، من خلال عمل تسويات يكون بها مرونة وملائمة حتى تكون متناسبة مع حالة المقترض بغية تسوية الوضع المتعثر.

واستكمالاً لما سبق فإن دراسة (قادري، 2017) أوجدت الحلول الأتية:

ثالثاً: أن يكون هناك إصلاح قضائي به مرونة المحاسبة لمن يثبت بأنه يتبع أسلوب المماطلة أو التأخير في السداد، أو يضع أموال الوفاء بالإلتزام في أصول ملموسة أو غير ملموسة من أجل إستثمارها والإستفادة من أرباحها.

رابعاً: أن تكون هناك متابعة من قِبل البنك على ميزانيات المشاريع من قِبل جهات رقابية خارجية معتمدة، حتى يتم كشف التعثر في لحظاته الأولى ويتم التعامل معه بأقل تكلفة ممكنة.

وفي نفس الصدد فقد حددت دراسة (القنبوعي، 2017) الحلول بالاتي:

خامساً: وإنطلاقاً مما سلف يجب العمل على تَكوين سلطة للبنك يتم تحويل مشروع الدين المتعثر إليها في مرحلة التعثر المتقدم، في الوقت الذي لا يكون هناك قدرة للمقترض على إدارة المشروع، وحينما يستنفذ خبراته الإدارية به، وبناء عليه يجب أن يتم تحويله إلى البنك من أجل محاولة إنعاشه وذلك بالإستفادة من خبرات البنك الإقتصادية، وما يتمتع به من صلاحيات قادرة على التعامل مع التعثر المالي.

سادساً: ما له من أهمية كبيرة أن يكون هناك أمر إستباقي وتنبؤي من قبل إدارة البنك؛ ومن مبدأ الوقاية على المقترض الذي بدأ في مرحلة التعثر، أن يكون هناك تعاون مع السلطات التنفيذية من أجل إعطائه منع من السفر، والرقابة على أمواله، والأصول المملوكة لديه؛ بهدف عدم نقلها، كي لا يصل إلى الدرجة القانونية من الإعسار وما ينتج عنها من المماطلة بالسداد.

وتنقسم المخصصات الفنية حسب دراسة مصطفى، عليوي، وحسين (2012) في قطاع البنوك الى قسمين:

اولا: مخصص الديون المشكوك في تحصيلها: هي تقدير محاسبي يعمل على تقدير قيمة الديون الهالكة باستخدام عدة طرق منها طريقة الميزانية العمومية وهي بأخذ المبلغ وافتراض بانه مشكوك في تحصيله وتقليل هذا المبلغ مع كل عملية سداد مع افتراض بان باقي المبلغ مشكوك في تحصيله اما الطريقة الثانية فهي طريقة قائمة الدخل بأخذ نسبة مئوية من اجمالي الديون والتعامل معها بمبد المرونة بحيث تزداد وتنقص حسب الظروف المؤثرة.

ثانيا: الديون المعدومة: هي عبارة عن المبالغ التي وصلت الى طريق مسدود واصبح اصحابها غير قادرين على السداد بسبب الافلاس وتجاوزت مرحلة الديون المشكوك فيها بانقضاء المدد القانونية حيث يتم حسابها حسب القانون بمرور ستة سنوات على تقيمها كديون مشكوك في تحصيلها.

ومن البديهي ان ينتج اسباب لوجود التعثرات المالية كما حددتها دراسة عبد الحميد (2024) والتي تعمل على رفع قيمة المخصصات الفنية ويمكن تصنيفها كالاتي:

1. المنافسة: فكما هي طريقة مشروعة وفعالة في بناء المجتمع الاقتصادي واعطاء المرونة المالية وتعدد طرقها فإنها تعمل على سعي البنوك الى اجتذاب عملاء واعطائهم قروض دون وضع اولوية السداد او مدى متانة الجدارة الائتمانية من خلال الاعتماد على التمويلات المبنية على اسم المقترض دون تعقيد طرق الحصول على القرض الامر الذي يدفع الى اعطاء تسهيلات ائتمانية بصورة كبير.

2. جهاز الاستعلامات داخل البنك: فهو المسؤول الاول عن معرفة اوضاع العملاء سواء داخل البنك او اوضاعهم في سوق العمل من اجل ارفاقها التقارير لمتخذي القرار الائتماني فالضعف في هذا الجهاز يعمل على زيادة ظاهرة التعثر المالي وزيادة نسبة المخصصات الفنية.

3. اساليب التسويق: تعتبر نقطة قوة لمن يستخدمها بطريقة مثالية بعيدا عن طرق استدراج العملاء القائمة الى اعطاء ميزات كبير لهم مع جعل العقود مجحفة في حقهم الامر الذي يعمل على اخذ القروض دون وجود طرق للسداد او عدم مقدرة الضمانات على تغطية القرض الامر الذي يخلق الديون المتعثرة.

4. السياسات الائتمانية: هي العنوان الرئيسي في بداية القرض ومن تحدد كيفية الحصول عليه وبالتالي فهي مسؤولة عن ولادة الديون المتعثرة عن طرق عدم توجيه القروض الى مجالات الاقتصاد الراسمالي قليل المخاطرة والاهتمام باعطاء القروض الاستهلاكية وغير العاملة التي ان وصلت الى مرحلة التعثر فان احتمالية اعدامها تصبح كبيرة.

5. التخصيص الائتماني: بسبب غياب تخصص العاملين في مجالات الاقراض المختلفة وجعل عامل ائتمان واحد لكل القروض ترك المجال مفتوحا لتقدير قيمة القرض للمقترض حيث يجب ان يكون هناك افراد ائتمان في كل تخصص تابع للمجالات التي تعطى فيها التمويلات وذلك من اجل زيادة الخبرة والقدرة على دراسة القرض بشكل مناسب بما لا يعطي مجال للمغالة في قيمته وملائم لقدرته على السداد.

6. الرقابة والمتابعة الائتمانية: ان غياب الرقابة والمتابعة بعد اعطاء القروض هو احد اسباب وجود المخصصات الفنية بسبب غياب وسائل الرقابة الحديثة التي تعمل الى الحد من تعثر القروض باستخدام حقوق المعرفة الخاصة بأسباب القرض الامر الذي يعطي الوصول الى القرض المتعثر وبالتالي استخدام المخصصات المالية

7. تخمين الاصـول: ان عدم اتباع طريقة واحدة من اجل التحقيق من قيمة الاصـول يلعب دور بارز في نشـوء المخصـصـات المالية فهو يقوم بدور الفقاعة التي تنفجر وتترك ورائها اثر كبير فالتقييم العادل والصـحيح يعمل على عدم المغالة في تقييم الاصـول مما يعطي الامان النسـبي للمقترض في سـداد القرض في حالة تعثر المشروع.

8. الامتيازات غير المغطاة باصـل: ان اعطاء المقترض الاحقية في التصـرف بالقرض قبل انهاء كافة اجراءاته بناء على الاسـم او السـمعة الائتمانية يعمل على فرض الامر الواقع على البنك والقبول بضـمانات غير مقيمة بالتقييم العادل مما يؤدي في حالة تعثر المشـروع الى التأثير بالارتفاع على قيمة المخصصات الفنية.

ولحساسية المخصصات الفنية الخاصة في قطاع البنوك للدور الذي تقوم به من الاثر على المصروف الضريبي فقد حرص المشرع الفلسطيني على تحديد متى يمكن ان يكون الدين معدوما وذلك في المادة رقم (2) من (تعليمات رقم 10، 2012) والخاص بالديون المعدومة الذي يعتبر بان الدين يصـبح معدما في الحالات التالية (معهد الحقوق في جامعة بيرزيت، 2012):

1. صدور قرار قطعي من المحكمة يقضي بإفلاس المدين وكفيله أو إعسارهما.
2. وفاة المدين دون تركة تكفي لسداد ديونه كلياً ولا يوجد للكفيل أموال يمكن التنفيذ عليها.
3. اختفاء المدين أو سـفره وانقطاع إخباره لمدة لا تقل عن (3) سـنوات من تاريخ إعلام الدائرة بذلك ولا يوجد للمدين والكفيل أموال يمكن التنفيذ عليها ولمدة لا تقل عن (5) سـنوات فيما يتعلق بالبنوك وشركات الإقراض المتخصصة.
4. إجراء المدين الصلح الواقي من إفلاسه مع الدائنين.

واكمالا لما سلف فقد نصت المادة رقم (3) من التعليمات سالفة الذكر على ان تنزل الديون المعدومة بما لا يتجاوز مبلغ (500000 شيكل) خمسمائة ألف شيكل أو (20%) من الدخل الصافي سنوياً أيهما أكثر مع العلم بان كل مبلغ يسترد في أية فترة ضريبية من المبالغ التي تم تنزيلها باعتبارها ديوناً معدومة سابقاً يعتبر دخلاً خاضعاً للضريبة خلال تلك الفترة الضريبية التي استرد فيها.

اما فيما يخص مخصص الديون المشكوك في تحصيلها فقد حرص المشرع الفلسطيني على اصدار تعليمات خاصة بها وضعت تحت اسم (تعليمات رقم 14، 2012) الخاص بالديون المشكوك في تحصيلها حيث تقبل لغايات الضريبة مخصصات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي يكونها البنك ومؤسسات الإقراض المتخصصة وفقاً للتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.

حيث انه لا يكون الدين مشكوك في تحصيله ولا يمكن ان يقبل لغايات الضريبة حسب المادة رقم (2) من التعليمات سالفة الذكر (معهد الحقوق في جامعة بيرزيت، 2012):

1. مخصصات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي لم يتم تخصيصها لكل عميل على حده.
2. المخصص العام المتعلق بالتسهيلات الائتمانية.
3. مخصصات التسهيلات الائتمانية دون النموذجية التي يقل تعثرها عن (181) يوم وذلك حسب تعليمات سلطة النقد.
4. المخصصات مقابل التسهيلات الائتمانية المتعثرة المباعة.

وتخضع للضريبة مخصصات التسهيلات الائتمانية غير العاملة المقبولة ضريبياً إذا تم إلغاؤها أو تخفيضها في أية سنة وذلك في الفترة الضريبية التي تم فيها الإلغاء أو التخفيض وبحدود مبلغ التخفيض حيث لا تخضع للضريبة مخصصات التسهيلات الائتمانية التي لم تقبل ضريبيا وتم تحصيلها في فترات ضريبية لاحقة. مع مراعاة ان لا تتضمن مخصصات التسهيلات الائتمانية أية فوائد معلقة وأن لا تتضمن

مخصصات التسهيلات الائتمانية أية مخصصات مقابل كل دين عامل حيث يلتزم البنك وشركات الإقراض بإبراز كافة التفاصيل المتعلقة بمخصصات التسهيلات الائتمانية المتعثرة وعلى أن يقدم كشفا مصادقاً عليه من المدقق القانوني ولكل عميل على حده.

المصروف الضريبي (الضريبة المدفوعة فعليا)

إن الشركات المالية تعتبر أحد المُكلفين في دفع الضريبة، وينطبق عليها ما ينطبق على المُكلفين الأخرين من طرق الإستيفاء الضريبي، انطلاقاً من القواعد والقوانين التي تفرضها الدولة، وبالمقابل حددت دراسة كل من (الشويرف، 2016؛ امريود، 2016) عدة طرق تؤدي إلى تقريب وجهات النظر بين الدائرة الضريبية وبين المكلفين؛ حتى لا يحدث التأخير والتنصل من تقديم الإقرارات الضريبية بالشكل السليم والقانوني، فهناك المستويات الأخلاقية والعرفية المتعامل بها؛ مع الأخذ بعين الإعتبار حساسية الوضع المالي للمكلفين، وما يتم تكبده من مجازفة إقتصادية مقابل منحه التسهيلات، والعمل على خلق الوعي الضريبي، وإعطاء مساحة من أجل تقليل أهمية تملك وزيادة المال؛ دون إغفال الحق المالي القانوني، ورفع مستويات الثقافة الضريبية.

لذلك فقد حدد القانون طريقة من أجل محاولة تقليص التباعد بين سيف القانون الضريبي وبين قدرة الشركات على الإلتزام ودفع الضريبة، وذلك في (نص الفصل الخامس من المادة 17 من قانون ضريبة الدخل رقم 8 لسنة 2011) وذلك عن طريق إستخدام التقدير الذاتي.

حيث إن الشركات المالية تعتبر شخص إعتباري مكلف بالضريبة كأي شخص مكلف أخر بنص القانون، وتجري عليه كافة الشروط والضوابط المتعلقة بالمكلف، وبينت دراسة (زيود، غانم، و عيسى، 2022) أنه يجب أن يتم ملئ الفجوة الضريبية بين وسائل التقديم المتبعة من المكلفين، وبين ما يجب عليهم ان يسددوه من واقع ميزانياتهم وارباحهم، بسبب إستخدامهم الوسائل القانونية في تقليل الإلتزام الضريبي وتجنبها، عبر

التخطيط الضريبي الذي أثبتت فعاليته حسب دراسة (السوداني، عبد السميع، العقيلي، و عساف، 2024) ومدى قدرته على زيادة الالتزام الضريبي.

ومما ذكر فقد توصلت دراسة كل من (سيوط، 2023؛ جعفر، 2017) إلى أن تفعيل الحوكمة الضريبية التي تقضي إلى إبراز وتفعيل الثقة المتبادلة بين المكلف والدائرة الضريبية، فإنها تسفر إلى إرفاق التصريحات بشكل طوعي وأخلاقي، وتقوم الدائرة الضريبية بمهمة إشرافية على تنفيذ القوانين الضريبية؛ بصفتها الرقابية، وتعمل على استخدام المسموحات الضريبية من أجل تخفيف العبء الضريبي.

ومن الاسباب التي تعمل على سعي الشركات المالية بشكل عالمي من اجل تخفيف المصروف الضريبي من خلال التخفيف المشروع الذي لا يترتب عليه أي مخالفات للأنظمة الضريبية المعمول بها في فلسطين كما حددت في دراسة (كروش، 2019):

1. القصور في التشريعات القانونية: حيث يعمل على وجود نقاط يمكن استغلالها من اجل تقليل المصروف الضريبي دون الاخلال بالأنظمة والقوانين التعليمات.
2. عيوب في دائرة الجباية: حيث يكون السبب الرئيسي هو العامل البشري بسبب الاعتماد على قوانين للتقدير توصف بانها قديمة لا تتلاءم مع طبيعة الشركات المالية التي تستحدث القوانين والمعايير الدولية فور صدورها وهذا بدوره يعمل على وجود فجوة بين التقدير من قبل الدائرة الجبائية وبين التقدير من قبل الشركات المالية الذي يؤدي الى تقليل المصروف الضريبي.
3. نسبة الضريبة: هي سيف ذو حدين فمن ناحية هي ثابتة على الشركات المالية التي اوجدت تخفيضات ضريبية قادرة على تقليل نسبتها وبين الدائرة الجبائية التي وجدت نفسها في فجوة بين الايرادات الكبيرة التي تحققها الشركات المالية وبين نسبة الضريبة المنخفضة التي تدفعها مما يجعلنا نقف امام هذه النسبة وكم هو بحاجة بان تكون متصاعدة ومتغيرة الامر الذي يدفعنا الى استحداث القانون الضريبي.

4. حق الاولوية للشـركات الاجنبية: هذا الامر رغم انه طوق النجاة للاقتصـاد المحلي الا انه يعتبر احد الاسباب التي تؤدي الى تقليل المصـروف الضـريبي للشركات المالية من خلال تسجيل الشركات في مقرات ضـريبية امنة بغية الاسـتفادة من الاعفاءات الضـريبية المنصـوص عنها في قوانين تشـجيع الاستثمار.

5. توزيع المسـؤولية الاجتماعية: بما ان القوانين المحلية تعمل على اعطاء اعفاء لمسـاهمة الشـركات المالية في المسـؤولية الاجتماعية فإنها تعتبر نقطة اسـتغلال من قبلهم من اجل تخفيض المصـروف الضريبي.

6. الهرم الوظيفي: بسـبب صـعوبة وكثرة الاجراءات الادارية وعدم وجود جهات متخصـصـة في الرقابة على الشـركات المالية ووجود تفريعات وظيفية وعدم خصـخصـة المهام كل ذلك يعمل على وجود مصـروفات تشـغيلية تثقل كاهل الشـركات مما يؤدي الى تقليل المصـروف الضـريبي بسـبب خصـم المصاريف من اجمالي الربح قبل عرضه على النسبة الضريبية.

7. بساطة الجزاء والعقاب: من مبدا لا عقوبة ولا جريمة الا بنص قانوني فان هذا يعمل على السعي الى التخفيف من المصروف الضريبي بمختلف الاساليب حتى وان كانت غير مشروعة بسبب عدم وجود رادع قاهر والاقتصـار فقط على دفع الغرامات المالية البسـيطة الامر الذي يشـجع على تقليل المصروف الضريبي بسبب المنافع المتوقعة منه.

ولحرص المشرع الفلسطيني على السماح للشركات المالية بتقدير قيمة المصـروف الضـريبي تطبيقا لمبدا الموضـوعية ومبدا الحيادية وتطبيقا لمعايير المحاسـبة الدولية فقد فسـر القانون الفلسـطيني في الفصـل الخامس في المادة 17 من قانون ضـريبة الدخل لسـنة 2011 طرق تقدير الضـريبة المسـتحقة بحيث يتم التقدير للضريبة بالطرق التالية (قانون ضريبة الدخل، 2011):

1. التقدير الذاتي: ويقوم بتقديمه المكلف نفسه مرفقاً به حساباته الختامية.

2. التقدير الإداري: من قبل مأمور التقدير في حال عدم تقدم المكلف بإقرار ضريبي او عدم قبول التقدير الذاتي بصورة كلية.

3. التقدير الإتفاقي: وهو التقدير الذي يتم باتفاق المكلف والدائرة على قيمة الضريبة المستحقة في حالة اعتراض مأمور التقدير على بعض ما جاء في إقرار المكلف، او في حالة اعتراض المكلف على قيمة التقدير الإداري.

4. التقدير القضائي: ويكون بعد تقدم المكلف بطعنه بتقدير مأمور التقدير، وإصدار المحكمة قراراً يحدد مقدار الضريبة.

5. التقدير الوزاري: ويكون ذلك بإعادة النظر في التقدير من قبل وزير المالية او من الموظف المفوض من قبله خطياً.

تطوير الفرضيات

بناءً على تفرضه الدراسات السابقة من وجود أثر بين المخصصات المالية وبين المصروف الضريبي، من خلال البيانات المجمعة، وعمل الإختبارات، والتحاليل الإحصائية والكمية التي تعمل على فحص العلاقة بين المتغيرات، فإن الدراسة الحالية وبناء على ما يفرضه البحث العلمي فإنها تفترض عدم وجود أثر ذو دلالات إحصائية بين المخصصات المالية وبين المصروف الضريبي، حيث أظهرت دراسة اسمر، الحج، و خلوف (2023) أن هناك أثر بين المخصصات الفنية ومقدار العبء الضريبي المخفض، بحيث ظهر أن الزيادة في وحده واحدة من المتغير المستقل (المخصصات الفنية) تؤدي إلى تخفيض بقيمة 1.059 وحدة من المتغير التابع (العبء الضريبي)، وأكدت عليه دراسة العايدي (2021) التي بينت بأن هناك أثر بين الإحتفاظ بالمخصصات الفنية وقدرة الشركة على الإستمرارية، وبقاء مركزها المالي قوي بما يحقق ملاءة مالية عالية، وبالتالي القدرة على التأثير على المصروف الضريبي كما بينت دراسة دراوشة (2022) المأخوذة من السوق الفلسطيني أن التلاعب في القوائم المالية عن طريق المخصصات المالية يؤدي إلى

التأثير على الإيرادات وبالتالي التأثير على المصـروف الضـريبي، حيث توصـلت الدراسـة إلى أن تطبيق نسبة ضريبية مرتفعة؛ واتخذت من الأردن مثالا 35% يؤدي إلى زيادة المصروف الضريبي، بشرط أن يتم تطبيقها على البنوك الوافدة خصوصاً؛ لأن نسبة الفرق بين ما تدفعه في فلسطين وبين الضريبة المفروضة في بلده الام يؤدي إلى تقليل المصـروف الضـريبي، وقد بينت دراسـة النجار (2017) أن الشـركات المالية التي تعمل في فلسطين تعمل على المبالغة في تكوين مخصصاتها المالية بغية تقليل المصروف الضريبي، الأمر الذي يفقدها المعقولية والمنطقية كقيم يتم رصدها كمخصصات لمواجهة الأحداث المستقبلية، الامر الذي يقودنا إلى صياغة الفرضية التالية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصـائية عند مسـتوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخصـصـات المالية (مخصـص الديون المشـكوك في تحصـيلها، الديون المعدومة، مخصـص الأخطار السـارية، مخصـص التعويضـات تحت التسـوية، مخصـص الإدعاءات غير المبلغ عنها) على المصـروف الضـريبي في الشـركات المالية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

وقد بينت دراسة اسمر، الحج، و خلوف (2023) التي أجريت في فلسطين بأن المتغير المستقل مخصص الأخطار السـارية يفسـر 55.6% من بيانات العبء الضـريبي وأن زيادة وحدة واحدة من المتغير المسـتقل تؤدي إلى تخفيض بقيمة 0.581 وحدة من المتغير التابع، أما دراسـة سـجيني (2022) والتي اجريت في السعودية فقد أوضـحت أن المخصـص يجب أن يكون مقسم الى نسـب محددة من أنواع محددة من التأمين وإستثناء البقية التي تبرمها شركات التامين لأجل التحوط، وأن يتم عمل نسب من قبل مراقبين الشركات في هيئة الضـريبة حتى يتم مقارنتها والتوصـل إلى النسـب الضـريبية العادلة، الأمر الذي يقودنا إلى صـياغة الفرضية الاتية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصـائية عند مسـتوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) (لمخصـص الأخطار السـارية) على المصروف الضريبي في الشركات المالية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

أما المتغير المستقل مخصص تعويضات تحت التسوية فقد بينت دراسة اسمر، الحج، و خلوف (2023) التي أجريت في فلسطين أن المتغير المستقل يفسر 32.3% من بيانات العبء الضريبي، وأن الزيادة بمقدار وحدة واحدة من المتغير المستقل تؤدي إلى تخفيض 0.267 وحدة من المتغير التابع، أما دراسة اجديع، سامي، و السجيني (2015) والتي أجريت في مصر فقد أظهرت أن شركات التامين تواجه حوادث تحصل خلال العام المالي ويتم تبليغ الشركة بها قبل إعداد التسويات الجردية واقفال الحسابات؛ ولكن لا يتم انهائها او عمل تسوية مالية لها خلال العام؛ أو نفس الفترة التي حدثت بها وإنها ترحل إلى سنوات لاحقة، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض قيمة المخصص من الأرباح قبل عرضها على مخصص الضرائب لغاية تحوط الشركة من قيمة التعويضات المتوقعة، الأمر الذي يقودنا إلى صياغة الفرضية الأتية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) (لمخصص التعويضات تحت التسوية) على المصروف الضريبي في الشركات المالية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

كما تم تسميتها المصيدة الضريبية في دراسة (Cantley, 2013) والتي درست السوق الامريكي فقد أكدت أن المخصص يجب أن يُعطى خصماً ضريبياً يكون 35% بشكل سنوي، حتى يخلق مكاسب ضريبية على مدى طويل الأجل؛ وتكون بشكل تراكمي حتى تعمل على تخفيض الضرائب عن الشركات التي لديها الحاجة في عمل المخصص، لاسيما بأنه يكون من أجل الخدمة المجتمعية على وجه الخصوص، أما دراسة عطا المنان (2021) والتي استهدفت السوق الجزائري فقد عرضت بأن هذا المخصص يتم عمله جزافيا لمواجهة الأخطار المحتملة، وذلك من خلال إستخدام مربع كاي والمنوال على بيانات الدراسة والتي يؤثر سلبيا على التقدير العادل للمصروف الضريبي، حيث تم التوصل إلى صياغة الفرضية الاتية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) (لمخصص الإدعاءات غير المبلغ عنها) على المصروف الضريبي في الشركات المالية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

إن دراسة عبد الفتاح (2013) المطبقة على السوق المصري التي كانت تعتبر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يؤول 80% من إجمالي مخصصات البنوك، بحيث يعتبر واجب الخصم والتقليل من المصروف الضريبي، ففي هذا الموضع وجدت الدراسة بإنها نسب مبالغ فيها دون اساس عملي، بحيث لا يوجد دور للرقابة الداخلية أو الخارجية على قيمة النسب التي تلتهم الأرباح وبالتي تعمل على تخفيض المصروف الضريبي، أما دراسة (العلاوين و العدوان، 2022) التي أوضحت أن هناك علاقة طردية بين نسبة الضرائب المطبقة على البنوك وبين زيادة المخصص، بسبب نسبة إجمالي الديون المتعثرة من إجمالي الديون، ونسب التسهيلات المتعثرة من إجمالي التسهيلات المقدمة؛ حيث تؤدي الى ارتفاع المخصص، ولها الدور الأكبر في زيادة هذا المخصص حتى تعمل على تجنب الوقوع في التعثر المالي، وبالتالي وصل الأثر الأكبر منه الى المصروف الضريبي مقارنة بحجم المخصصات، الأمر الذي يقودنا إلى صياغة الفرضية الاتية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) (لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها) على المصروف الضريبي في الشركات المالية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

وقد عملت الدراسة في نيجيريا (Omosuyi & Angahar, 2023) على أن هناك علاقة إيجابية ومعنوية بين الإدارة الفعالة للدين المعدوم وبين التعامل الصحيح من حيث الأسباب، والدوافع، والقدرة على المعالجة؛ من تقليل أثره على الأرباح والتي تنقل أثرها الى المصروف الضريبي، بإستخدام إستراتيجيات السيطرة على أسبابه وإيجاد حلول لها، وهذا ما يخففها بنسبة 68%، أما دراسة Ali & Siddiqui (2020) في باكستان فقد أوضحت أن المخصصات تؤثر على نسب الربح الخاضع للضريبة، وتستخدم كأداة للتلاعب عند الوصول إلى النسب التراكمية، لأنها تخصم خلال فترة ضريبية واحدة ولا يتم الرقابة على إنهائها مما يؤثر سلباً على المصروف الضريبي، الأمر الذي يقودنا إلى صياغة الفرضية الاتية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) (الديون المعدومة) على المصروف الضريبي في الشركات المالية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

المتغير الضابط:

إجمالي الأصول ورأس المال وأثرهما على المصروف الضريبي:

مما لا شك فيه أن الأصـول ورأس المال يلعبان دوراً مهماً في التأثير على المصـروف الضـريبي من حيث قيمته التقديرية، حيث يظهر أثرهما على الأرباح والإيرادات، فحسب دراسـة (Khan, Jehan, & Shah, 2021) التي تم إجرائها في باكسـتان قد أظهرت انه كلما ازدادت الأصـول ورأس المال فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض في قيمة المصـروف الضـريبي؛ وهذا ما أكدت عليه دراسـة (رزق، 2018) من خلال عمل خليط من الإسـتثمارات قصـيرة وطويلة الاجل، وإقتناء الأصـول من خلال مصـادرها التمويلية التي تعمل على تخفيض الضـرائب. أما دراسـة (Endri, 2020) فقد أظهرت نتائجها بأن العلاقة عكسـية بين زيادة حجم الأصـول ورأس المال وإنخفاض العبء الضـريبي، وذلك من خلال الأستخدام الأمثل لأنظمة الحوكمة؛ بما لا يخالف القواعد الضـريبية المتبعة، وعدم إتخاذها طريقة ممنهجة من أجل التقليل الضـريبي، الأمر الذي وصفته دراسة السوداني، عبد السميع، العقيلي، و عساف (2024) من خلال إستخدام التخطيط الضريبي الذي تقوم الشـركات المالية في ممارسـته كأداة مالية يمكن الإعتماد عليها في التمويل والتخطيط، بحيث تعتبر سياسة منهجية مستمرة تأخذ بعين الإعتبار الضرائب، ومدى جدولتها كأحد الأساسات في استمراريتها وقوة ملائتها المالية.

وفي دراسـة عكاشـة (2024) فقد تم قياس إجمالي الأصـول ورأس المال ودوره في التأثير على المصـروف الضـريبي، واسـتخلصـت النتائج إلى أن هناك أثر بينهما، فالزيادة في الأصـول ورأس المال يؤدي إلى إنخفاض المصروف الضريبي، أما دراسة (سمعان، محمد، و محمد، 2024) فقد توصلت إلى نتائج بوجود علاقة طردية بين حجم الشـركة ورأس مالها، ومدى تجنب المصـروف الضـريبي حيث سـيتم قياس العلاقة بين إجمالي الأصول ورأس المال مقارنة مع مقدار المصروف الضريبي.

الفصل الثاني

منهجية الدراسة

2.1 المقدمة

سيتم في هذا الفصل التطرق إلى منهجية الدراسة ومجتمعها، مع الأخذ بعين الإعتبار كل من عينة الدراسة، والمتغيرات المستقلة والتابعة؛ من حيث تكوين نموذج الدراسة، ثم سيتم أخذ الأساليب الإحصائية المستخدمة في الخروج بالنتائج والتوصيات.

2.2 منهجية الدراسة

بما لا يدع مجال للشك بان طبيعة التعرف على اثر المخصصات الفنية على المصروف الضريبي سيتم بالإستناد إلى الشركات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، حيث سيحتاج الباحث إلى معرفة المعلومات والبيانات المراد الحصول عليها، كي يتم إستخدامها من أجل الحصول على النتائج الإحصائية، لذلك فقد إستخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

تأسيساً على ذلك فقد أستخدم الباحث المنهج الوصفي الذي يعرفه (الريماوي، 2023) بأنه المنهج الذي يهتم في دراسة الظواهر كما هي بالواقع، من خلال الرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة لبحث مدى تناسق الدراسة مع الدراسات الأخرى، ومعرفة العلاقة بين المتغيرات في صورة فرضيات يتم إختبارها بإستخدام المنهج التحليلي، كما حدده (Seixas, Smith, & Mitton, 2017) بأنه القيام بجمع الكمية التي تتناسب مع حيثيات الدراسة من البيانات الكمية والرقمية مع إستخدام الأدوات والبرامج الحاسوبية المختصة بالتحليل الإحصائي من أجل صياغة حلول تتناسب مع طبيعة الدراسة عن طريق إستخدام مقاييس كمية، ويتم ذلك من خلال جمع البيانات وفرزها ومعالجتها بإستخدام التحليل المالي لقوائمها المالية للمدة الزمنية من سنة (2006-2024).

2.3 مجتمع الدراسة

إن مجتمع هذه الدراسة يتكون من شركات التأمين وقطاع البنوك إستناداً إلى حيثيات الدراسة، حيث سيتم أخذ عينات من المخصصات المالية في شركات التأمين (مخصص الأخطار السارية، مخصص إدعاءات تحت التسوية، مخصص إدعاءات غير المبلغ عنه)، وفي قطاع البنوك (مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، الديون المعدومة)، حيث يتواجد في فلسطين (شركات التأمين وعددها 12 وسيتم إستبعاد 4 شركات لعدم إستيفائها متطلبات الدراسة من حيث متطلبات ادراجها في بورصة فلسطين للاوراق المالية، وقطاع البنوك وعددهم 7 وهي الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية مع (المصروف الضريبي)، حيث سيتم إجراء الدراسة على 8 شركات تأمين و7 بنوك مع أخذ المتغير الضابط حجم إجمالي الاصول وقيمة رأس المال خلال الفترة بين (2006–2024) حيث سيتم التطرق إلى مواقع الشركات عبر الإنترنت وموقع هيئة سوق رأس المال والموقع الرسمي لبورصة فلسطين.

2.4 عينة الدراسة

يتكون السوق الفلسطيني من 48 شركة مدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، منها من 15 شركة مالية موضع الدراسة، مقسمة بين قطاع البنوك وشركات التأمين ومدرجة في بورصة فلسطين للاوراق المالية، والتي توافرت بيانتها المالية خلال سنوات الدراسة (2006–2024) أي أنه تم استخدام البيانات المالية من القوائم المالية لكافة عينة الدراسة، وتم الإعتماد على المسح الشامل لكافة عينة الدراسة، حيث أُشترط في الشركات المالية أن تكون مدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وان تكون ذات طبيعة مستمرة في العمل خلال (2006–2024) حتى يتم التوافق مع معيار الصدق والثبات والإستمرارية.

وبعد القيام بعملية جمع البيانات تبين أن عدد الشركات التي تم أخذ بياناتها المالية المفصح عنها لبورصة فلسطين للأوراق المالية هو 15 شركة مالية من أصل 48 شركة مدرجة وتمثل من نسبتها 31% من

إجمالي السوق الفلسطيني للأوراق المالية، وذلك حسب موقع بورصة فلسطين لسنة (2025) حيث يبين الجدول رقم (1) الشركات محل عينة الدراسة:

جدول (1)

الشركات المالية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية

القطاع	العينة	النسبة	نسبتها من البورصة
قطاع البنوك	7	%46	%14.5
شركات التأمين	8	%54	%16.5
المجموع	15	%100	%31

2.5 قياس متغيرات الدراسة

لقد تم إستخدام العديد من المقاييس لمتغيرات الدراسة، من واقع القوائم المالية والتقارير المنشورة للشركات المالية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، حيث يتضمن الجدول (2) طرق قياس المتغيرات:

جدول (2)

طرق قياس المتغيرات

الرقم	اسم المتغير	نوع المتغير	طريقة القياس	الرمز
المتغيرات المستقلة الخاصة في قطاع التامين				
.1	مخصص الأخطار السارية	متغير مستقل	قيمة عقد التأمين – حصة معيدي التأمين (عدد الايام المتبقية لعقد التأمين خلال الفترة الضريبية التالية) 365	UPR
.2	مخصص الإدعاءات تحت التسوية	متغير مستقل	يتم احتساب المخصص بناء على القيمة الحقيقة المقدرة للمطالبات المقدمة من المؤمن لهم – حصة معيدي التأمين	OCR
.3	مخصص الإدعاءات غير مبلغ عنها	متغير مستقل	يتم اضافة المبالغ غير المبلغ عنها أو التي تم دفعها مباشرة + المبالغ المتوقع دفعها (نسبة مئوية تقديرية عن المبالغ التي سيتم دفعها)	IBNR
المتغيرات المستقلة الخاصة في قطاع البنوك				
.4	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	متغير مستقل	يتم حسابها كنسبة 2% من قيمة الإقراض	PDD
.5	الديون المعدومة	متغير مستقل	يتم حسابها بعد إستيفاء كافة شروط الحلول المفروضة بالقانون وقبولها ضريبياً، ويتم خصمها بحيث لا تتجاوز قيمتها مبلغ 500000	PBD
المتغير التابع				
.6	المصروف الضريبي	متغير تابع	يتم حسابه بعد إجراء كافة التنزيلات الضريبية المقبولة قانونياً ويفرض على إجمالي الدخل بنسبة 15%	TE
المتغيرات الضابطة				
.7	إجمالي الأصول	متغير ضابط	هو كل ما تملكه المنشأة من أصول ملموسة وغير ملموسة	TA
.8	رأس المال	متغير ضابط	هو عبارة عن الأموال الملموسة وغير الملموسة التي أُستخدمت في البدء في المشروع	CS
.9	صافي الدخل	متغير ضابط	هو عبارة عن نتيجة أعمال المنشاة سواء كان ذلك ربح أو خسارة	NI

2.6 بيانات الدراسة

بعد أن تم حصر القوائم المالية للشركات المالية المدرجة في بورصة فلسطين للسنوات (2006–2024) والبالغ عددها 15 شركة، ومن ثم تم قياس متغيرات الدراسة بإستخدام البيانات التي تم جمعها من القوائم المالية للشركات المالية المدرجة في بورصة فلسطين خلال فترة الدراسة، ومن ثم تم القيام بعملية التحليل الإحصائي لنتائج التحليل المالي.

وفي ضوء طبيعة الدراسة والبيانات التي تم الحصول عليها، وهدف الدراسة التي تسعى لفحص العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بمخصص الأخطار السارية، ومخصص الإدعاءات تحت التسوية، ومخصص الإدعاءات غير المبلغ عنها، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها، والديون المعدومة، والمتغير التابع المتمثل في المصروف الضريبي، والمتغيرات الضابطة المتمثلة في إجمالي الأصول ورأس المال.

فقد تم إستخدام برنامج (E-views) في تحليل البيانات بسبب ما تفرضه طبيعة بيانات الدراسة، من كونها بيانات تجميعية تم الحصول عليها من القوائم المالية، والتقارير السنوية للشركات المالية محل موضوع الدراسة، وقد أعتمد الباحث على الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات مثل: معامل إرتباط بيرسون وتحليل الإنحدار للبيانات التجميعية (Panel Regression).

2.7 إجراءات الدراسة

عند حساب متغيرات الدراسة فقد قام الباحث بإتباع عدد من الخطوات:

1. تجميع التقارير المالية للشركات المالية المدرجة في بورصة فلسطين للسنوات (2006–2024).
2. العمل على فرز وتفريغ البيانات المالية المطلوبة من أجل حساب المتغيرات من واقع التقارير المالية لشركات المالية المدرجة في بورصة فلسطين بإستخدام برنامج الجداول الإلكترونية (Excel).
3. القيام بعملية حساب المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة والمتغيرات الضابطة.

4. العمل على قيام تفريغ البيانات حسب المتغيرات المستقلة والتابعة والضابطة في جداول.

5. تحويل قيمة البيانات الرقمية إلى لوغاريتمات.

6. قيام الباحث بإجراء التحليل الإحصـــائي من أجل الحصـــول على نتائج الدراســـة، بإســـتخدام برنامج التحليل الاحصائي E-views.

2.8 المعالجة الإحصائية

تم إستخدام عدة أساليب إحصائية بما يتناسب مع طبيعة البيانات محل الدراسة، وذلك من خلال إستخدام برنامج التحليل الإحصائي (E-views) وذلك بواسطة الأساليب الإحصائية الأتية:

1. مقاييس النزعة المركزية: الوسط الحسابي ، الوسيط ، أعلى قيمة ، أدنى قيمة، الإنحراف المعياري.

2. معامل الإرتباط بيرسون.

3. تحليل الإنحدار الخطي.

4. إختبار التداخل الخطي(VIF).

5. الطريقة المعممة للعزوم (GMM).

6. إختبار وصف النموذج.

2.9 النموذج القياسي للدراسة

تم إختبار فرضيات الدراسة من خلال النموذج القياسي الأتي:

النموذج القياسي الخاص بقطاع التامين:

$$TE=a+ B1\ UPR + B2\ OCR + B3\ IBNR + B6\ TA + B7\ CS+ B8\ NI + B9\ t+e$$

النموذج القياسي الخاص بقطاع البنوك:

$$TE=a+ B4\ PDD + B5\ PBD + B6\ TA + B7\ CS+ B8\ NI + B9\ t+e$$

حيث أن:

UPR : مخصص الأخطار السارية

OCR : مخصص الإدعاءات تحت التسوية

IBNR : مخصص الإدعاءات غير المبلغ عنها

PDD : مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

PBD : الديون المعدومة

TE : المصروف الضريبي

TA : إجمالي الأصول

CS : إجمالي رأس المال

NI : صافي الدخل

B1-B3 : معامل بيتا للمتغيرات المستقلة الخاصة في قطاع التامين

B4-B5 : معامل بيتا للمتغيرات المستقلة الخاصة في قطاع البنوك

t : الزمن

E : الخطأ

2.10 نموذج الدراسة

شكل (1)

نموذج الدراسة

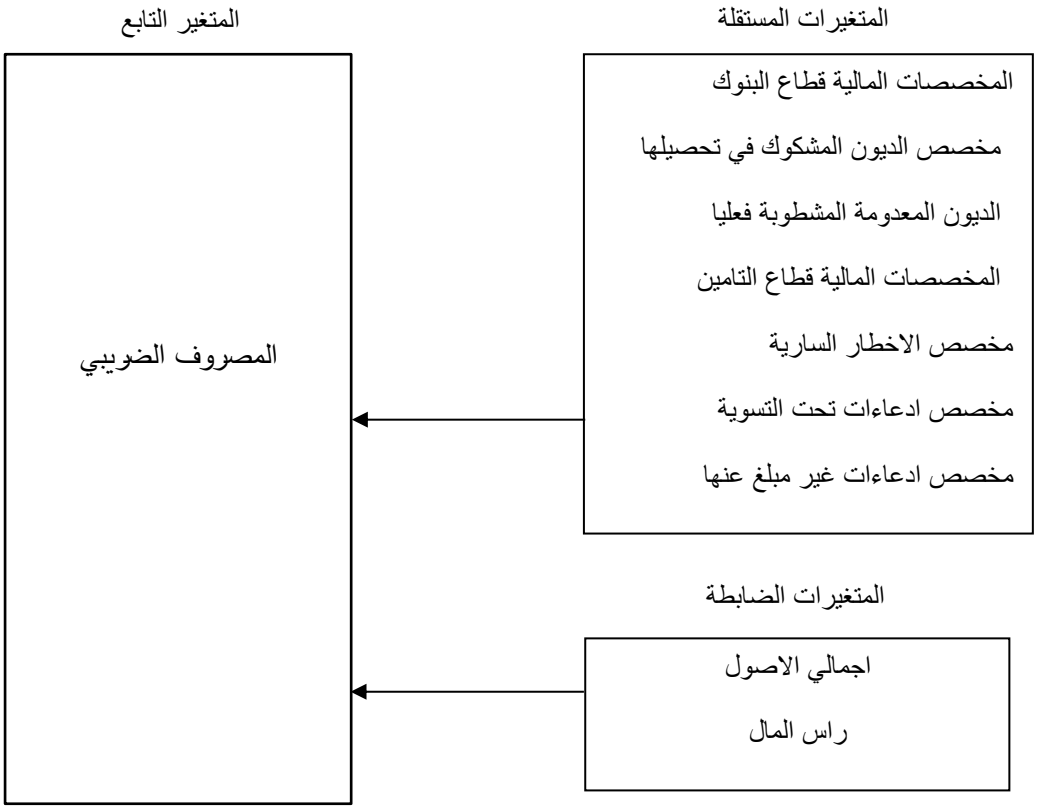

2.11 مصطلحات الدراسة

المخصصات المالية: هي الإقتطاعات المحتجزة التي يتم رصدها من أجل مقابلة الإلتزامات المستقبلية، بحيث ينطبق عليها صفة عدم التقدير الدقيق وذلك لأنها درب من دروب المستقبل غير المعروفة، ولكن يتم حسابها جزافياً بناء على أحداث سابقة، على أن يتم مقاربتها بصفة الزيادة والمبالغة المعقولة والمحسوبة، ويتم تطبيق القاعدة القانونية أن كل ما تعذر به اليقين يكتفي به في غالب الظن (Down, Schroeder, & Shepardson, 2023).

مخصص الأخطار السارية: جاءت طبيعة هذا المخصص بناء على ما تفرضه صفة الإستمرارية في الحياة حيث أن العقود التي تنشأ من خلاله تكون مستمرة بصفة دائمة، تبدأ من بداية السنة المالية وتكون مدتها

عام من تاريخ أصـــدار العقد، ففي طبيعة الأمر فإنها تبقى مســـتمرة إلى الســـنة اللاحقة، وهذا يعني بأنها تنقســـم إلى قســـمين الأول ينتهي ويقفل في نهاية الســـنة التي بدأت العقد، والثاني يعتبر مدفوع مقدماً غير مكتسب عن السنة اللاحقة (Siddik, et al., 2022).

مخصص إدعاءات تحت التسوية: هو مخصص يتم صياغته وعمله بناء على الأحداث التي تحدث خلال الســـنة المالية، وذلك من قِبل المؤمنين على الممتلكات، ويكون التكلفة التقديرية لتســـوية المطالبات التي حدثت ولم يتم تسويتها حيث يتم إبلاغ الشركة بها، ولكن لا يتم تسويتها وسدادها خلال نفس العام المالي فتبقى مفتوحة إلى الأعوام اللاحقة، فهو بناء على طبيعة الأمر والأحداث فهو يســـتغرق وقت طويل قد تصل إلى عدة أعوام (Siegelman, 2023).

مخصـص إدعاءات غير المبلغ عنها: هو المخصـص الذي ينشـأ عن طريق حوادث لم يتم الإبلاغ عنها بعد حدوثها مباشرة لسبب ما؛ وعند زواله يتم الإبلاغ (قانون التأمين، 2005).

مخصـص الديون المشـكوك في تحصـيلها: هو مبلغ تقديري يتم في ضـوء الديون التي انقضـى عليها مدة تزيد عن 181 يوم من عمر القرض دون قدرة المقترض على السداد (الزموري، 2024).

الديون المعدومة: هي الديون التي استنفذت مدتها القانونية والبالغة في القانون 6 سنوات من تاريخ الإبلاغ بأن الدين أصبح مشكوك في تحصيله، وتم عمل كافة الوسائل من أجل تحصيل الدين من صدور قرار من جهة مرخصة ومدققة قانونياً، مع صدور قرار به الصفة القطعية بالإفلاس (الزموري، 2024).

المصـروف الضـريبي: هو جميع ما تتحمله الشـركات من الضـرائب المباشـرة وغير المباشـرة تكون نسـبتها على الشركات 15% وتفرض على إجمالي الدخل (موسوعة القوانين واحكام المحاكم الفلسطينية، 2011).

بورصـة فلسـطين: يطلق عليها سـوق فلسـطين للأوراق المالية وهي شـركة مسـاهمة عامة تم تأسـيسـها عام 1997 تقدم خدمات التداول ويندرج تحتها 48 شركة مساهمة عامة (ابو عمشة، 2017).

2.12 المعالجة الاحصائية

1. مقاييس النزعة المركزية: وهي مجموعة مقاييس تستخدم في علوم البيانات لوصف توزيع البيانات حيث تساعد في الحصول على فكرة عامة عن بيانات البحث، حيث سيتم إستخدام الوسط الحسابي والوسيط والإنحراف المعياري وأعلى وأدنى قيمة لمتغيرات الدراسة.

2. معامل الإرتباط بيرسون: وهي الإحصائيات التي تقيس العلاقة الإحصائية والإرتباط بين المتغيرات ويعطي معلومات حول قوة الإرتباط وإتجاه علاقتها.

3. تحليل الإنحدار الخطي: وهي تقنية يتم إستخدامها عندما يكون المتغير المستقل مستمراً أو متحفظاً بخط إنحدار خطي والمتغير التابع مستمر.

4. اختبار التداخل الخطي (VIF) يهدف هذا التحليل للتأكد من استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض.

5. الطريقة المعممة للعزوم (GMM) وهي طريقة عامة لتقدير المعاملات التي تخص النماذج الإحصائية، بغية تطبيق القياسات الإقتصادية والإحصائية، وتعد في سياق النماذج شبه المعلمية وتكون المعاملة ذات أبعاد محدودة.

6. إختبار وصف النموذج: يشير وصف النموذج إلى تحديد المتغيرات المستقلة التي يجب تضمينها أو إستبعاداها من معادلة الإنحدار.

الفصل الثالث

التحليل واستخراج النتائج

3.1 قطاع البنوك

يتضمن هذا الفصل العرض الكامل والمفصل لنتائج الدراسة المقسمة إلى قطاع البنوك (PPD, PBD)، وشركات التأمين (UPR, OCR, IBNR)، حيث سيتم في المرحلة الأولى التطرق إلى الجزء الخاص في قطاع البنوك وذلك من خلال الإجابة على إشكالية البحث والتحقق من صحة فرضياته.

لقد تم إستخدام المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لكل متغير من متغيرات الدراسة لمعرفة قيمتها وتحديد مدى أثر كل متغير على هذه المتغيرات، أما بالنسبة إلى الإنحراف المعياري فيوضح مدى تشتت كل متغير من المتغيرات الأخرى، فكلما أقترب الإنحراف المعياري من الصفر كلما تركز الأثر بين المتغيرات وانخفض التشتت، وإذا كان الإنحراف المعياري واحد صحيح فأعلى فيعنى عدم تركيز الأثر وتشتته.

نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة الخاصة في قطاع البنوك

لتحليل المتغيرات المدرجة في الدراسة تم استخدام أدوات التحليل الإحصائي للمتغيرات المنقولة من البيانات المالية المنشورة والتقارير المالية لعينة الدراسة الخاصة لقطاع البنوك من خلال الفترة ما بين (2006-2024)، حيث تم من خلال البيانات إحتساب المؤشرات الوصفية الاتية: الوسط الحسابي متمثلا في المجموع الجبري لقيم المتغيرات مقسوماً على عددها على مدى تسعة عشرة سنة، الوسيط متمثل في نقطة التوزيع إلى نصفين متساويين من حيث عدد الحالات، والقيمتان اعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغيرات، والإنحراف المعياري متمثل في الجذر التربيعي لمتوسط مربع إنحرافات القيم عن وسطها الحسابي.

والجدول (3) يوضح نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات الدراسة المستقلة والضابطة والتابعة الخاصة في قطاع البنوك:

جدول (3)

نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات الدراسة الخاصة في قطاع البنوك (2006-2024)

	PDD	PBD	TA	CS	TE	CT	NI
الوسط الحسابي	14.71306	11.08634	20.43775	17.93881	14.38169	0	15.41175
الوسيط	14.6115	11.18	20.502	17.8395	14.5065	0	15.66
أعلى قيمة	18.069	14.984	21.275	18.432	15.995	0	16.546
أدنى قيمة	12.286	6.519	19.184	17.386	9.893	0	12.823
الإنحراف المعياري	1.441953	1.548693	0.672231	0.333619	1.107861	0	1.03703

يتبين من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للبيانات (المتغيرات المستقلة الخاصة في قطاع البنوك)، بلغ للمتغير (PPD) 14.71% وللمتغير (PBD) 11.08%، أما (المتغيرات الضابطة) فقد بلغ (TA) 20.43% وللمتغير (CS) فقد بلغ 17.93% وللمتغير (NI) 15.41%، أما (المتغير التابع) فقد بلغ متوسطة الحسابي (TE) 14.38%، أما الانحراف المعياري للبيانات فقد كان كالاتي للمتغيرات المستقلة على التوالي 1.44% و 1.54%، أما المتغيرات الضابطة فقد بلغ على التوالي 0.67% و 0.33% و 1.03%، أما المتغير التابع فقد سجل انحرافه المعياري 1.10%، وهذا يدل على أن هناك تشتت في البيانات وانحراف عن متوسطها الحسابي مما يعني بأن الشركات في عينة الدراسة تستخدم المتغيرات المستقلة من أجل تقليل المصرف الضريبي.

تحليل نتائج مصفوفة الإرتباط الخطي بيرسون لمتغيرات الدراسة الخاصة في قطاع البنوك

إن مصفوفة الإرتباط تعمل على تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة التي تستخدم في تحديد قوة العلاقة ونوعيتها، حيث يعمل على قياس الارتباط الخطي بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الخاصة في

قطاع البنوك بوجود المتغيرات الضـابطة، حيث تكون المتغيرات التي تعطي نتيجة اكبر من 70% سـتكون نتائجها متقاربة لذلك تعتبر المصـفوفة من الأدوات المهمة لتقييم مدى حساسـية النتائج، من حيث إدراج أو إستبعاد المتغيرات.

ومن أجل الوصـول إلى نتيجة فحص معامل الارتباط الخطي بيرسـون بين فرضـيات الدراسـة الخاصـة في قطاع البنوك فان الجدول رقم (4) الاتي يبين معامل الارتباط بينها:

جدول (4)

معامل الارتباط بين فرضيات الدراسة الخاصة في قطاع البنوك

	PDD	**PBD**	**TA**	**CS**	**TE**	**NI**
PDD	1					
PBD	0.573646	1				
TA	0.722379	0.159344	1			
CS	0.751874	0.273753	0.957493	1		
TE	0.023957	-0.33851	0.353237	0.266312	1	
NI	0.127218	-0.26696	0.5141	0.40215	0.690405	1

تشـير نتائج الارتباط في الجدول السـابق بأن الارتباط بين رأس المال (CS) وإجمالي الأصـول (TA) قد بلغ 0.95% وهذا يؤدي إلى حدوث مشكلة التداخل الخطي المتعدد، ولذلك سيتم إستبعاد متغير رأس المال (CS) من التحليل.

كما أن النتائج قد اظهرت ان الارتباط بين المتغيرات الضـــابطة (NI) (TE)، والمتغيرات المســـتقلة (PBD) (PDD) علاقة ضـعيفة إجمالاً، بحيث جاءت علاقة المتغيرات الضـابطة مع المتغير المسـتقل (PDD) علاقة موجبة ضعيفة، ومع المتغير المستقل (PBD) علاقة سالبة ضعيفة.

نتائج اختبار الفرضيات

إن تحديد المعالجة الإحصـائية للبيانات التجميعية تفرض علينا أن نسـتخدم إختبار هيوسـمان، الذي يعمل على تحديد الأثر الثابت أو الأثر العشـوائي للبيانات الخاصـة في قطاع البنوك، حيث إتضـح بأن مسـتوى الدلالة قد بلغ (0.0193) وهو أقل من 0.05، بحيث اتضـح بأن المعالجة الإحصـائية المناسـبة للبيانات التجميعية هو الأثر الثابت، مما يؤدي الى اسـتخدام طريقة المربعات الصـغرى كما سـيتم توضـحيها في الجدول رقم (5).

Cross-section random = 0.0193

جدول (5)

مقارنات اختبار التأثيرات العشوائية المقطعية

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
PDD	-0.27993	-0.34412	0.002261	0.1771
PBD	-0.01117	0.051485	0.000432	0.0026
TA	0.971371	1.180058	0.014422	0.0823

يتبين من الجدول (5) أن مخصـص (PDD) المتغير المسـتقل سـجل قيمه (0.1771) وهو اعلى من (0.05) مما اعطاه قدرة على التاثير على المتغير التابع وهو المصـروف الضـريبي، أما المتغير المسـتقل (PBD) فقد سـجل (0.0026) وهو أقل من (0.05) وهو ما خفض التأثير على المتغير التابع، أما المتغير الضـابط (TA) فقد سـجل نتيجة (0.0823) وهو أعلى من (0.05) وهو ما جعل له أثر على المتغير التابع مع العلم بان البيانات قد تم معالجها بإستخدام الأثر الثابت.

المتغير التابع: TE

الطريقة: المربعات الصغرى للألواح

العينة: 2006–2024

الفترات المشمولة: 19

المقاطع العرضية المشمولة: 7

إجمالي مشاهدات الألواح (غير المتوازنة): 94

جدول (6)

متغير معامل خطأ معياري احتمال إحصائي t

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CS	-0.90848	3.131708	-0.29009	0.7725
PDD	-0.27993	0.093139	-3.00544	0.0035
PBD	-0.01117	0.055792	-0.20019	0.8418
TA	0.971371	0.18534	5.241031	0

تشـــير النتائج في الجدول رقم (6) إلى أن اختبار الفرضـــية الأولى وهي يوجد أثر ذو دلالة إحصـــائية لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها على المصروف الضريبي في قطاع البنوك وهذا يؤدي الى رفض الفرضية الصفرية، حيث أن مستوى الدلالة (0.0035) هو أقل من (0.05) وبالتالي يمكن قبول الفرضية البديلة بمعنى بأنه يوجد أثر لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها على المصروف الضريبي وتكون العلاقة بينهما علاقة عكسية أي أنه كلما زاد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كلما قل المصروف الضـــريبي، وهذا ما اكدته دراســـات مثل (احمد، محمد، و الغندور، 2024؛ شـــاهين و شـــاهين، 2021؛ اجديع، سامي، و السجيني، 2015؛ عبد الفتاح، 2013) ودراسة (Abuamsha & Shumali, 2022; Ali & Siddiqui, 2020; Dolezal, Snajdr, Belas, & Vincurova, 2015) وتماشـــيا مع ما توصـلت إليه الدراسـة يتعين علينا دراسـة أسـباب تعثر الديون ومعالجتها بما يتلاءم مع القانون، حيث أن مشكلة التعثر تظهر بصـمتها قبل الوصـول الى التعثر النهائي بمراحل عديدة، وهذا ما يوجب علينا إبتكار

طرق وأســاليب يمكن تطبيقها مع أصــحاب التعثر المالي المشــكوك فيهم؛ وإيجاد حلول ومعالجات حديثة ومتطورة، لذلك ينبغي إدخال طريقة تسـليم الديون إلى الطرف الثالث عن طريق تحويلها الى سـندات بنكية قابلة للتداول، تهدف إلى سـد نزيف التعثر، ولتوضـيح ذلك يمكن ان يتم توزيع القرض المتعثر على ثلاث اطراف بحيث يكون الاول صـاحب القرض والثاني يكون البنك والثالث يكون ضـامن القرض علما انه يجب ان يكون البنك صــاحب الاســتفادة الاكبر، من خلال عمل عملية تحويل للقرض من شــخص متعثر الى شــخص يتمتع بقوة مالية، وذلك بغية التخلص من القرض المتعثر، حيث يصــبح القرض اداء مالية قابلة للتداول باســم البنك ينقلها الى طرف ثالث يتحمل القرض المتعثر وبالمقابل يحصــل على تســهيلات مالية بناء على قيمة القرض بصــفته المالك الجديد له، بشــرط ان يقوم بســداد القرض المتعثر كأصــل الدين، وكتحفيز على فائدة تحمل القرض فانه يحصـل على فائدة السند، اما بالنسبة للبنك فانه يحصـل على قيمة القرض المتعثر اضـافة الى الفوائد الاصـلية له ناهيك عن الفائدة المتحصـلة من التسـهيلات التي سـيقدمها للمفترض الجديد اما بخصـوص صـاحب القرض المتعثر الاسـاسـي فانه يعفيه من تحمل القرض ويعطيه فرصة من اجل البدء من جديد دون وجود اعباء مالية اضافية.

تشير نتائج في جدول رقم (6) إلى أن اختبار الفرضية الثانية وهي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية الديون المعدومة المشطوبة فعليا على المصروف الضريبي في قطاع البنوك، بأنه يمكن رفض الفرضية الصفرية حيث أن مستوى الدلالة (0.8418) هو أكبر من (0.05) وبالتالي يمكن قبول الفرضية الصفرية؛ ورفض الفرضية البديلة بمعنى أنه لا يوجد أثر الديون المعدومة المشطوبة فعليا على المصروف الضريبي، وهذا ما اكدته دراسة (شاهين و شاهين، 2021) التي استندت الى ضرورة وجود التشريعات الحكومية والتي تتوافق مع قرار من سلطة النقد الفلسطينية رقم 1 لسنة 2008 المتعلقة بشطب الديون المعدومة التي يمضي على تعثرها ستة سنوات وهذا ما يتطابق مع دراسة (طويرات، عبد الحكيم، و الحسين، 2022؛ رزق، 2018؛ عبد الفتاح، 2013) ودراسة (Abuamsha & Shumali, 2022; Ali & Siddiqui, 2020) التي وصفت بعض نتائجها بوجوب التدخل التشريعي الذي يعمل كدرع يحمي الاطراف ويضمن الحقوق القانونية

لهما دون الاضرار باي منها وبالمقابل يعمل كحافز على اصدار قوانين تحمي من الوصول الى القروض المعدومة، كون الديون المعدومة قد دخلت في مرحلة اللاعودة، حينما يكون المقترض قد وصل الى حالة الإفلاس التام وبالتالي غير قادر على السداد، الأمر الذي يدفعنا إلى التحقق من طريقة مراقبة الضمانات المقدمة والظروف التي نشأت عليها، حيث أن الثابت بتقديم التسهيلات الائتمانية لا يجب أن يخضع للمنافسة أو تقديم العروض، وأن يكون محل نقاش واستجواب للمقترض لمعرفة طرق التصرف بالقرض، وكيفية وجود مسارات سداد نقدية مستقبلية، حتى لا يتم الوصول إلى مراحل الديون المعدومة وتأسيسا على ذلك يجب ان يتم استحداث الطرق التي يتم منح القروض من خلالها.

بالإضافة إلى ذلك فإن البيانات تشير في الجدول رقم (6) لإختبار نموذج الدراسة ان المتغير الضابط وهو إجمالي الأصول، إذ تظهر النتائج بأن هناك أثر إحصائي لهذا المتغير على المصروف الضريبي، حيث ان (0.00) اقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني حسب نموذج المربعات الصغرى بأن هناك أثر بين المتغير الضابط إجمالي الأصول وبين المتغير التابع المصروف الضريبي، وهذا ما يتوافق مع دراسة كل من (سمعان، محمد، و محمد، 2024؛ عكاشة، 2024؛ طويرات، عبد الحكيم، و الحسين، 2022) ودراسات (Omosuyi & Angahar, 2023; Abdeljawad, Dwaikat, & Oweidat, 2020; Endri, 2020) فمن وجهة نظر تاريخية تؤكد أن من يمتلك القوة المالية يمكن ان يؤثر على القوة السياسية، وبالتالي فإن الشركات التي تمتلك أصول أكبر وأقوى قادرة على التأثير على السياسة المالية للدولة، وذلك من خلال الضرائب فمن حيث الدولة فهي تقوم على توجيه الشركات إلى شراء أصول محمية من خلال الملاجئ الأمنة ضريبياً وتجدر الإشارة أن هذا يتم بوجود استفادة متبادلة دون المساس بسيادة الدولة، وعليه فإن الشركات تحصل على حافز ضريبي يمكنها من تقليل الضريبة على المدى القريب وتقوم الدولة بتوسعة الإيرادات الضريبية على المدى المتوسط والطويل.

جدول (7)

تحليل الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى في قطاع البنوك

Effects Specification			
Cross-section fixed (dummy variables)			
Root MSE	0.75038	R-squared	0.616414
Mean dependent var	14.65095	Adjusted R-squared	0.575315
S.D. dependent var	1.218071	S.E. of regression	0.79379
Akaike info criterion	2.476293	Sum squared resid	52.92865
Schwarz criterion	2.746856	Log likelihood	-106.386
Hannan-Quinn criter.	2.585581	F-statistic	14.99845
Durbin-Watson stat	1.309766	Prob(F-statistic)	0

من البيانات السابقة في الجدول رقم (7) نستدل على ان قيمة Mean dependent var تساوي (14.65) وقيمة تباينها يساوي (1.21)، اما قيمة R-squared الى (0.61) وهذا يعني بان المتغير المستقل يفسر ما نسبته (0.61) من المتغير التابع، اما Adjusted R-squared فانه يشير الى انه يفسر ما نسبته (0.57) من المتغير التابع، والقيمة المتبقية لا تؤثر عليه، اما S.E. of regression فانه يشير الى (0.79) وهو موجب وهو يؤدي الى التغير في قيمة المتغير المستقل الامر الذي يدفع قيمة متوسط المتغير التابع الى الارتفاع، ويشي Sum squared resid وهو مترابط مع قيمة Adjusted R-squared التي كلما اقتربت من الصفر اصبحت البيانات اكثر ملائمة، حيث يشير Sum squared resid الى (53.92%) وهذا يدلل بان ملائمة البيانات متوسطة، اما F-statistic فهي تشير الى قيمة (14.99) وهذا يدلل على ان هناك فروق بين المجموعات المختبرة، ويدل على انه يفسر جزء كبير من تباين المتغير التابع حيث قيمة Prob(F-statistic) تساوي (صفر) وهذا يؤدي الى وجود فروق ذات دلالة احصائية في البيانات المختبرة، وقد بلغت قيمة Durbin-Watson stat (1.30) وهي قيمة اقل من 1.50 مما يدلل على ان الارتباط الذاتي موجب متوسط وهي قيمة لا تؤدي الى ابطال النموذج.

وللتأكيد على صحة التحليل السابق فقد تم استخدام طريقة العزوم المعممة للألواح وهي ما تطابقت نتائجها مع ما تم التوصل اليه.

طريقة: طريقة العزوم المعممة للألواح

المتغير التابع: TE

الطريقة: طريقة العزوم المعممة للوحات

العينة (المعدلة): 2007–2024

الفترات المشمولة: 18

المقاطع العرضية المشمولة: 7

إجمالي ملاحظات اللوحات (غير المتوازنة): 81

جدول (8)

طريقة العزوم المعممة للوحات في قطاع البنوك

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.95352	2.778217	-1.42304	0.1588
PDD	-0.285	0.1254	-2.27272	0.0259
PBD	0.110406	0.168919	0.653604	0.5153
TA	0.694942	0.253941	2.736632	0.0077
TE(-1)	0.499142	0.197304	2.529814	0.0135

حيث اظهرت نتيجة التحليل باســـتخدام طريقة العزوم المعممة للألواح (GMM) وهي طريقة تأكيد لما تم التوصل اليه عن طريقة المربعات الصغرى للألواح الاثر الثابت، ان المتغير (PDD) قد حقق على نتيجة (0.0259) وهي اقل من (0.05) وهذا يدلل على صـــحة نتيجة الفرضـــية التي اظهرت بانه يجب رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على ان هناك اثر بين مخصص الديون المشكوك فيها

وبين المصـروف الضـريبي، اما نتيجة المتغير (PBD) قد حقق نتيجة (0.5153) وهو اعلى من (0.05) وهذا يدلل على صـحة نتيجة الفرضـية التي اظهرت بانه يجب قبول الفرضـية الصـفرية ورفض الفرضـية البديلة، حيث تنص الفرضـــية الصـــفرية بانه لا يوجد اثر بين الديون المعدومة المشـــطوبة فعليا وبين المصـروف الضـريبي، اما المتغير الضـابط (TA) فقد حقق نتيجة (0.0077) وهي اقل من (0.05) وهذا يدلل على وجود اثر بين المتغير إجمالي الأصول وبين المصروف الضريبي الامر الذي تم اثباته سابقا.

3.2 شركات التأمين

حيث سـيتضـمن هذا الجزء العرض الكامل والمفصـل لنتائج الدراسـة لشـركات التأمين (UPR, OCR, IBNR) حيث سيتم في المرحلة الثانية التطرق الى شركات التأمين، وذلك من خلال الإجابة على إشكالية البحث والتحقق من صحة فرضياته.

لقد تم استخدام المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لكل متغير من متغيرات الدراسة لمعرفة قيمتها وتحديد مدى اثر كل متغير على هذه المتغيرات، اما بالنسبة الى الانحراف المعياري فيوضح مدى تشتت كل متغير من المتغيرات الأخرى، فكلما اقترب الانحراف المعياري من الصفر كلما تركز الاثر بين المتغيرات وانخفض التشتت، واذا كان الانحراف المعياري واحد صحيح فأعلى فيعنى عدم تركيز الاثر وتشتته.

نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة الخاصة في شركات التأمين:

لتحليل المتغيرات المدرجة في الدراسـة تم اسـتخدام ادوات التحليل الإحصـائي الوصـفي للمتغيرات المنقولة من البيانات المالية المنشـورة والتقارير المالية لعينة الدراسـة الخاصـة لشـركات التامين، من خلال الفترة ما بين (2006–2024) حيث تم من خلال البيانات احتسـاب المؤشـرات الوصـفية الاتية: الوسـط الحسـابي متمثلا في المجموع الجبري لقيم المتغيرات مقسوماً على عددها على مدى تسعة عشرة سنة، الوسيط متمثل في نقطة التوزيع الى نصفين متساويين من حيث هدد الحالات، والقيمتان أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغيرات، والانحراف المعياري متمثل في الجذر التربيعي لمتوسط مربع انحرافات القيم عن وسطها الحسابي.

جدول (9)

نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات الدراسة المستقلة والضابطة والتابعة الخاصة في شركات التامين

	UPR	OCR	IBNR	TA	CS	TE	CT	NI
المتوسط الحسابي	15.84823	15.86369	12.96507	17.44792	16.04573	13.00878	0	13.9996
الوسط	16.16658	16.06724	12.93715	17.53058	16.08449	13.32587	0	14.09342
اعلى قيمة	16.71726	16.94256	14.42104	18.35326	16.30042	14.18103	0	14.71953
اقل قيمة	14.40994	13.91893	11.46162	16.09383	15.66789	10.9866	0	12.42321
الانحراف المعياري	0.708155	0.911015	0.939012	0.679407	0.168441	0.965821	0	0.713541

يتبين من الجدول (9) السابق ان المتوسط الحسابي للبيانات (المتغيرات المستقلة الخاصة في شركات التأمين)، قد بلغ للمتغير (UPR) 15.84%، وللمتغير (OCR) 15.86%، وللمتغير (IBNR) 12.96%، اما (المتغيرات الضابطة) فقد بلغ (TA) 17.44%، وللمتغير (CS) 16.04%، وللمتغير (NI) 13.99%، اما المتغير التابع فقد بلغ متوسطه الحسابي (TE) 13%، اما الانحراف المعياري للبيانات فقد كان كالاتي للمتغيرات المستقلة على التوالي 0.70% و 0.91% و 0.93%، اما المتغيرات الضابطة فقد بلغ على التوالي 0.67% و 0.16% و 0.71%، اما المتغير التابع فقد سجل انحرافه المعياري 0.96%، وهذا يدل على ان هناك تشتت في البيانات وانحراف عن متوسطها الحسابي، مما يعني بان الشركات في عينة الدراسة تستخدم المتغيرات المستقلة من اجل تقليل المصرف الضريبي

تحليل نتائج مصفوفة الارتباط الخطي بيرسون لمتغيرات الدراسة الخاصة في شركات التأمين

ان مصفوفة الارتباط تعمل على تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة التي تستخدم في تحديد قوة العلاقة ونوعيتها، حيث يعمل على قياس الارتباط الخطي بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الخاصة في شركات التأمين، بوجود المتغيرات الضابطة حيث تكون المتغيرات التي تعطي نتيجة اكبر من 70% ستكون نتائجها متقاربة لذلك تعتبر المصفوفة من الادوات المهمة لتقييم مدى حساسية النتائج من حيث ادراج او استبعاد المتغيرات.

ومن اجل الوصول الى نتيجة فحص معامل الارتباط الخطي بيرسون بين فرضيات الدراسة الخاصة في شركات التامين فان الجدول (10) الاتي يبين معامل الارتباط بينها

جدول (10)

معامل الارتباط بين فرضيات الدراسة الخاصة في شركة التأمين

	UPR	OCR	IBNR	TA	CS	TE	NI
UPR	1						
OCR	0.95722	1					
IBNR	0.912342	0.925081	1				
TA	0.958682	0.992703	0.934521	1			
CS	0.766786	0.780513	0.720291	0.768414	1		
TE	0.83605	0.835101	0.788596	0.822706	0.691048	1	
NI	0.753718	0.805216	0.767742	0.791648	0.579683	0.892848	1

تشير نتائج الارتباط في الجدول (10) السابق بان الارتباط بين متغيرات الدراسة قد بلغ اعلى من 70% وهذا يؤدي الى حدوث مشكلة التداخل الخطي المتعدد بحيث كانت علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة والمتغيرات الضابطة علاقة موجبة قوية حيث كانت العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والضابطة علاقة موجبة قوية اما العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبين المتغيرات الضابطة فقد جاءت علاقة موجبة.

نتائج اختبار الفرضيات

ان تحديد المعالجة الإحصـائية للبيانات التجميعية تفرض علينا ان نسـتخدم اختبار هيوسـمان الذي يعمل على تحديد الاثر الثابت او الاثر العشوائي للبيانات الخاصة في شركات التأمين، حيث اتضح بان مستوى الدلالة قد بلغ (0.8671) وهو اعلى من 0.05 حيث اتضـح بان المعالجة الاحصـائية المناسـبة للبيانات التجميعية هو الاثر العشـوائي مما يؤدي الى اسـتخدام طريقة المربعات الصـغرى كما سـيتم توضـحيها في الجدول رقم (11) ملحق (أ).

معادلة اختبار التأثيرات العشوائية للمقطع العرضي:

المتغير التابع: TE

الطريقة: المربعات الصغرى للألواح

العينة (المعدلة): 2006–2022

الفترات المشمولة: 17

المقاطع المشمولة: 8

إجمالي مشاهدات الألواح (غير المتوازنة): 97

يتبين من الجدول رقم (12) ملحق (أ) ان مخصص (UPR) المتغير المستقل سجل قيمه (0.0005) وهو اقل من (0.05) مما اعطاه قدرة على التاثير على المتغير التابع وهو المصروف الضريبي، اما المخصصات المستقلة (OCR) و (IBNR) فقد سجلت على التوالي قيمة (0.8728) و (0.103) وهو اعلى من (0.05) وهو ما منع التاثير على المتغير التابع، اما المتغير الضابط (TA) فقد سجل نتيجة (0.718) وهو اعلى من (0.05) وما ما جعل له اثر على المتغير التابع مع العلم بان البيانات قد تم معالجتها باستخدام الاثر العشوائي.

مواصفات التأثيرات

من البيانات في الجدول رقم (13) ملحق (أ) نستدل على ان قيمة Mean dependent var تساوي (12.85) وقيمة تباينها يساوي (1.26)، اما قيمة R-squared الى (0.59) وهذا يعني بان المتغير المستقل يفسر ما نسبته (0.59) من المتغير التابع، اما Adjusted R-squared فانه يشير الى انه يفسر ما نسبته (0.53) من المتغير التابع، والقيمة المتبقية لا تؤثر عليه، اما S.E. of regression فانه يشير الى (0.86) وهو موجب وهو يؤدي الى التغير في قيمة المتغير المستقل الامر الذي يدفع قيمة متوسط

المتغير التابع الى الارتفاع، ويشير Sum squared residوهو مترابط مع قيمة Adjusted R-squared التي كلما اقتربت من الصـفر اصـبحت البيانات اكثر ملائمة، حيث يشـير Sum squared resid الى 62.89 % وهذا يدلل بان ملائمة البيانات متوسطة، اما F-statistic فهي تشير الى قيمة (11.13) وهذا يدلل على ان هناك فروق بين المجموعات المختبرة ويدل على انه يفسر جزء كبير من تباين المتغير التابع حيث قيمة Prob(F-statistic) تساوي صفر وهذا يؤدي الى وجود فروق ذات دلالة احصائية في البيانات المختبرة، وقد بلغت قيمة Durbin-Watson stat (2.25) وهي قيمة اعلى من (2) واقل من (4) وهذا يشير الى وجود ارتباط ذاتي سالب.

المتغير التابع: TE

الطريقة: لوحة EGLS (تأثيرات عشوائية مقطعية)

العينة (المعدلة): 2006–2022

الفترات المشمولة: 17

المقاطع المشمولة: 8

إجمالي ملاحظات اللوحة (غير المتوازنة): 97

مقدر سوامي وأرورا لتباينات المكونات

تشـــير النتائج في الجدول رقم (14) ملحق (أ) الى أن اختبار الفرضـــية الثالثة وهي يوجد اثر ذو دلالة احصـائية لمخصـص الأخطار السـارية على المصـروف الضـريبي في شـركات التأمين ان هناك اثر، وهذا يؤدي الى رفض الفرضية الصفرية حيث ان مستوى الدلالة (0.0001) هو اقل من (0.05) وبالتالي يمكن قبول الفرضية البديلة، بمعنى بأنه يوجد اثر لمخصص الأخطار السارية على المصروف الضريبي، وتكون

العلاقة بينهما علاقة عكسية، أي انه كلما زاد مخصص الاخطار السارية كلما قل المصروف الضريبي وهذا ما اكدته دراسة كل من (اسمر، الحج، و خلوف، 2023؛ النجار، 2018) ودراسة كل من (Cruz, 2019; Akhtar, 2018; Granado, Coca, & Vianez, 2017; Hudakova & Adamko, 2016) وفي هذا الاطار لا بد من النظر إلى زاوية أخرى من مبدأ عمل المخصص القائم على بدء سريان الوثيقة التي تكون نهايتها في السنة المالية اللاحقة، وبالتالي فإن إيراداتها تثبت في السنة التي حصلت بها ويتم عمل مخصص في ذات السنة يتم تخفيضه حسب القانون، وفي هذا عاملان يكون الأول هو ان الشركة قد قامت على تخفيض الضريبة؛ والثاني نقلت عبء الاثر المالي الى سنة لاحقة، لذلك يتوجب علينا ان نعيد النظر في طريقة عمله من خلال اخذ نسبة مالية من قيمة متوسط ما دفع منه خلال السنوات السابقة مقسومة على إجمالي قيمة المخصص، لاسيما وان هناك عوامل عديدة تؤثر عليه مثل المنافسة، والتضخم، ومعدل الفائدة، فحرصاً على تطبيق القانون بما يتوافق وبناء الأسس الإجتماعية والأخلاقية المتمثلة بدائرة الجباية والهدف من التحصيل الضريبي، وايضا من ناحية الشركة وهي التقييم السليم لقيمة المخصص يجب ان تكون هناك مساحة خاصة لكل شركة لعمل طريقة عمل المخصص بما يتلاءم مع احتياجاتها وخططتها المالية.

تشير نتائج في جدول رقم (14) الى ان اختبار الفرضية الرابعة وهي يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمخصص الإدعاءات تحت التسوية على المصروف الضريبي في شركات التأمين، بأنه يمكن رفض الفرضية الصفرية حيث ان مستوى الدلالة (0.8214) هو اكبر من (0.05) وبالتالي يمكن قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، بمعنى انه لا يوجد اثر لمخصص الادعاءات تحت التسوية على المصروف الضريبي، وهذا ما يتلاءم مع دراسة سجيني (2022) الذي اكدت ان نسبة المخصص متلائمة بحيث لا تؤثر على ربحية الشركة الامر الذي لا يؤثر على المصروف الضريبي، وهذا ما اكدته دراسات مثل (اجديع، سامي، و السجيني، 2015) ودراسة (Cruz, 2019; Granado, Coca, & Vianez, 2017; Hudakova & Adamko, 2016; Shulieshova, Domańska, & Wasilewski, 2015)

وأن المخصـــص المتوازن يعمل على ايفاء المطالبات بحق الشـــركة دون تضـــخيمها، بحيث لا يؤثر على المصـــروف الضـــريبي، اما دراســـة (اســـمر، الحج، و خلوف، 2023) فقد خالفت ما تم التوصـــل اليه واوضـــحت بوجود تأثير بين مخصـــص الإدعاءات تحت التســـوية والمصـــروف الضـــريبي، حيث اظهرت نتائجها بان كل (1%) تغير في المخصـــص تؤدي الى انخفاض المصـــروف الضـــريبي بمقدار (1.2%، واســـتناداً الى ما ســـبق فان وجهة النظر المتبعة في تصـــفية قيمة المخصـــص يجب ان يعاد هيكلتها بما يتلاءم مع معطيات القانون، بحيث لا يصـــبح هناك عبء ضـــريبي ينتقل الى عدة ســـنوات لاحقة، لذلك يتوجب ان يتم تقســـيم المخصـــص الى الفئات التي يغطيها كل على حده، من خلال انشـــاء صـــناديق متخصصة تتناسب مع بيئة عمل المخصص بحيث تكون جهة مستقلة اداريا، بوجود كوادر فعالة ومختصة وقادرة على تقدير قيمة المخصص تقديرا دقيقا، وتحديد قيمة المسؤولية الاجمالي بنسبة خطا محددة، وذلك حسب مدد زمنية محددة دون المساس بالاعفاء الضريبي المنصوص عليه بحكم القانون؛ بشرط الا تتجاوز سنة مالية واحدة وذلك من اجل توفير حافز في عدم نقل العبء الى سنوات لاحقة.

تشـــير نتائج في جدول رقم (13) الى ان اختبار الفرضـــية الخامســـة وهي يوجد اثر ذو دلالة احصـــائية لمخصـــص الادعاءات غير المبلغ عنها على المصـــروف الضـــريبي في شـــركات التأمين بانه يمكن رفض الفرضـــية البديلة حيث ان مســـتوى الدلالة 0.1175 هو اكبر من 0.05 وبالتالي يمكن قبول الفرضـــية الصـــفرية ورفض الفرضـــية البديلة، بمعنى انه لا يوجد اثر لمخصـــص الادعاءات غير المبلغ عنها على المصـــروف الضـــريبي وهذا ما اكدته دراســـة (رزق، 2018؛ النجار، 2017) ودراســـة (Cruz, 2019; Akhtar, 2018; Cantley, 2013) وبما لا يدع مجال للشـــك بان هذا المخصـــص ذو فائدة إجتماعية وأخلاقية عالية، فهو يهتم على وجه الخصـــوص بالقطاع الطبي وما يترتب عليه من ضـــرورات تحكم آلية عمله، لذلك يتوجب علينا التطرق اليه بوجود آلية الحيطة والحذر فهو ذو اهمية مزدوجة، ففي واقع الامر يجب وضـــع معادلة مالية خاصـــة به، فقيمة المخصـــص قد تمتد لسـنوات طويلة، وهذا يترتب على الشـركة تخفيض القيمة المالية ذاتها لعدة سـنوات، مما يؤدي بالضـرر بالمصـروف الضـريبي، ومن هذا المنطلق

يجب فرض تخفيض نسبة مالية محددة وثابتة من قيمة المضاف الى المخصص سنويا، وما دون ذلك يخضع للضريبة، وذلك من اجل الحفاظ على التدفق الضريبي، وفي نفس الصدد من الممكن ان تعمل شركات التأمين على عمل شركات منشقة منها (شركة أسيرة) مختصة فقط في عمل هذا المخصص.

بالإضافة الى ذلك فان البيانات تشير في الجدول رقم (14) ملحق (أ) لاختبار نموذج الدراسة ان المتغير الضابط وهو اجمالي الاصول (TA) اذ تظهر النتائج بان هناك اثر احصائي لهذا المتغير على المصروف الضريبي، حيث ان (0.6824) اكبر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني حسب تأثيرات عشوائية مقطعية بان هناك اثر بين المتغير الضابط اجمالي الاصول وبين المتغير التابع المصروف الضريبي، وهذا ما يتلاءم مع دراسة (سمعان، محمد، و محمد، 2024؛ عكاشة، 2024؛ توفيق، 2024) ودراسة (Omosuyi & Angahar, 2023; Abdeljawad, Dwaikat, & Oweidat, 2020; Endri, 2020) الذي اكدت على ضرورة التقييم العادل للأصول بالتكلفة السوقية، وعدم المبالغة بها حيث تؤثر على ربحية الشركة وهذا ما صنع التاثير على المصروف الضريبي، وفي هذا المقام يجب علينا ان نضع امام نصب اعيننا الهدف الرئيسي من التاثير بين اجمالي الاصول والمصروف الضريبي، فالعلاقة بينهما وثيقة جدا فهو المقياس الاساسي في معرفة الملاءة المالية الخاصة باي شركة، وهو ما يدفع المستثمرون من اجل اعطاء الثقة المالية لها، لذلك لا بد من الاشارة الى ان التقييم العادل والسليم يؤدي الى رفع المصروف الضريبي، لذلك تلجأ الشركات من اجل تقليص الاصول الى التقييم التاريخية متجاهلة بان قيمة الاصول قد تضخمت، وهذا ما يعطيها قدرة على التخفيض الضريبي، فمن هذا المنطلق من الممكن صياغة تشريعات قانونية تجبر الشركات الى اعادة التقييم في كل دورة لاقتصاد الدولة، وهذا ما يعطي تلاءم لقيمة الاصول مع مرور الزمن.

وللتأكيد من صحة التحليل السابق فقد تم استخدام طريقة العزوم المعممة للألواح وهي ما تطابقت نتائجها مع ما تم التوصل اليه.

المتغير التابع: TE

الطريقة: طريقة العزوم المعممة للوحات

العينة (المعدلة): 207−2022

الفترات المشمولة: 16

المقاطع العرضية المشمولة: 8

إجمالي ملاحظات اللوحات (غير المتوازنة): 89

متغير معامل خطأ انحراف معياري إحصاء t

البيانات في الجدول (15) ملحق (أ) تظهر نتيجة التحليل باستخدام طريقة العزوم المعممة للألواح (GMM) وهي طريقة تأكيد لما تم التوصل اليه عن طريقة المربعات الصغرى للألواح الاثر العشوائي، ان المتغير (UPR) قد حقق نتيجة 0.0009 وهو اقل من 0.05 هذا يدلل على صحة نتيجة الفرضية التي اظهرت بانه يجب رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على ان هناك اثر بين مخصص الاخطار السارية وبين المصروف الضريبي، اما نتيجة المتغير (OCR) فقد حقق نتيجة 0.6802 وهو على من 0.05 وهذا يدلل على انه يجب قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة حيث تنص الفرضية الصفرية على انه لا يوجد اثر بين مخصص الادعاءات تحت التسوية وبين المصروف الضريبي، اما نتيجة المتغير (IBNR) فقد حقق نتيجة 0.664 وهو اعلى من 0.05 وهذا يدلل على انه يجب قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة حيث تنص الفرضية الصفرية على انه لا يوجد اثر بين مخصص الادعاءات غير المبلغ عنها وبين المصروف الضريبي، اما المتغير الضابط (TA) قد حقق نتيجة 0.5144 وهي اعلى من 0.05 وهذا يدلل على عدم وجود اثر بين اجمالي الاصول وبين المصروف الضريبي.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

سيتم في هذا الفصل إدراج النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال نتيجة التحليل الإحصائي واستخدام المنهج الوصفي من خلال الكتب والمراجع والدوريات والرسائل ذات الصلة بموضوع الدراسة، ومن خلال المنهج التحليلي للبيانات المالية من خلال جمع البيانات، وتبويبها، وتحليلها، والخروج في نتائج قادرة على الإجابة على مشكلة الدراسة الامر الذي يعطينها ما يلي:

4.1 النتائج

يتبين من التحليل الاحصائي بأن هناك أثر لبعض المخصصات المالية على المصروف الضريبي مثل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في قطاع البنوك، ومخصص الأخطار السارية في شركات التأمين، وللمتغير الضابط إجمالي الأصول، وقد تم التوصل أيضا إلى عدم وجود أثر لمخصصات الديون المعدومة في قطاع البنوك، ولمخصصات الإدعاءات تحت التسوية ومخصص الإدعاءات غير المبلغ عنها في شركات التأمين، وعليه فقد تبين بأن العلاقة بينهما علاقة عكسية؛ فكلما زادت قيمة المخصصات كلما قل المصروف الضريبي.

ولتوضيح ذلك تبين عدم وجود رقابة داخلية من قِبل الشركات المالية أو رقابة خارجية من قبل هيئة الدائرة الجبائية على المخصصات المالية، خصوصاً التي تؤثر على المصروف الضريبي، فقد تبين من قيمة المخصصات المرتفعة بأنه لا يوجد لها سقوف محددة، مع عدم وجود رقابة على تكوينها وتركها للتقييم الذاتي القائم على الخبرة، لاسيما وبأنه ترك للشركات المالية كيفية المضي قدماً في كيفية تقديرها بما يتلاءم مع خططها المالية المستقبلية.

ومما لا شـــك فيه بأن القوانين لا تولي إهتمام كبير فيما يخص الجباية الضـــريبية من الشـــركات المالية، بسبب عدم وضـع قوانين متخصـصـة في الرقابة على المخصـصـات الفنية عموماً؛ والمخصـصـات المالية خصـوصـاً، وذلك للدور الكبير الذي تلعبه هذه الشـركات في التنمية الإقتصـادية، لاسـيما بأنها تعتبر اليد اليمنى للدولة في تبني المعايير الاقتصـــادية الحديثة دولياً، وبطبيعة الحال فقد أدى هذا الامر إلى قيام الشـركات المالية في اسـتغلال الثغرات القانونية، من أجل الإسـتفادة من التخفيضـات الضـريبية من خلال اللجوء الى المحاسبين القانونيين.

فعلى المستوى العملي فقد عملت الشركات المالية على الإستفادة من التخصيص القانوني الذي خصها به المشـرع الفلسـطيني؛ من أجل زيادة صـافي أرباحها على المدى المتوسـط والطويل؛ من خلال اسـتغلال التجنب الضـريبي في تمديد التخليصـات المستحقة عليها، باستخدام المخصـصـات المؤثرة على المصـروف الضريبي مثل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في قطاع البنوك، ومخصص الأخطار السارية في شـركات التأمين، دون القيام بسـن قوانين داخلية من اجل التسـريع في دفع المخالصـات، الامر الذي يؤدي الى عدم تقييم الضـريبة بالشكل العادل، مما يدفع الشركات المالية الى القيام بالإخلال بالمبادئ المحاسبية مثل مبدأ الموضـوعية، ومبدأ الشـفافية، ومبدأ الإفصـاح الكامل، وتزكية وتقديم مبدأ الحيطة والحذر، ومبدأ الأهمية النسبية، وذلك من اجل الحفاظ على الصورة المالية الملاءمة لها من اجل المستثمرين.

اما على المستوى التطبيقي فان الاصل قيام الشركات المالية بالاستغلال الامثل للمخصصات الفنية، كونها تقوم على الإحتفاظ بالعوائد النقدية للآجال المتوسطة والطويلة، وبالمقابل تحصل على تخفيضات ضريبية، حيث يؤدي الامر الى التناســـق في الفائدة بين الشـــركات المالية والدائرة الجباية في شـــقها الإجتماعي والإقتصادي.

اما على المسـتوى الاجرائي فقد سـعت الشـركات المالية الى الإنتفاع المالي، والسـعي الى الرأسـمالية الغير أخلاقية، والضـرب بعرض الحائط المبادئ الأسـاسـية التي تقوم عليها الجباية الضـريبية، وعدم الاخذ بعين

الإعتبار إحتياجات الدولة وطبيعتها الجغرافية والسياسية، رغم أنه بإستطاعتهم التوصل الى قوانين نافذة قادرة على الحفاظ على الأرباح دون الإخلال بطبيعتها الرأسمالية، وعدم استخدام الحجة بان الشركات المالية تلعب الدور الأعظم في تقوية الاقتصاد، مع السعي نحو وجود قوانين تحفظ الحق المالي الخاص بها وتشجيعها نحو المشاركة الفعالة في عدم التلاعب بالقوائم المالية.

ولذلك وجب الاخذ بالحسبان التخصص القضائي المالي الغائب عن المشرعين الفلسطينيين، وعدم وجود متخصصين في قطاع العمل العام في قطاع الجباية؛ بسبب عدم التشجيع على الالتحاق في المسارح المالية العالمية، مما يخلق فجوة غير متوازنة بين النسب الضريبية المفروضة وبين الاعفاءات المستحقة للشركات.

ولعل من المفيد ان نؤكد على وجوب وجود دراسات متخصصة داخل الشركات، المتمثلة في البحث المالي العلمي على الشركات العالمية للاستفادة من طريقة تدوير المخصصات المالية، والاستفادة منها في الجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية دون الاخلال بالقوانين المالية.

4.2 التوصيات

4.2.1 التوصيات الخاصة في قطاع البنوك

1. ان يتم دراسة الفترة الضريبية قبل وبعد صدور القانون الضريبي رقم 8 لسنة 2011 والتعليمات المتعلقة في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة المشطوبة فعليا الصادرة سنة 2012.
2. التطرق الى تكوين سقوف محددة لقيمة المخصصات التي تؤثر على المصروف الضريبي مثل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في قطاع البنوك، بحيث تكون محددة في قيمة الاعفاء الضريبي، ويكون فيما تجاوزه خاضع للضريبة مع وجود رقابة على تكوينها وكيفية تنفيذها.

3. اعادة النظر في نسبة الضريبة المفروضة على قطاع البنوك، والعمل على تحديد فئات ضريبية لكل سنة مالية؛ تلك التي يتم تدوير وترحيل مخصصاتها الى السنوات اللاحقة، من اجل عمل حافز قانوني من اجل انهائها.

4. عمل قوانين تشجيعية من اجل الاستغلال الامثل لقيمة المخصصات ذات الاجل المتوسط والطويل، من اجل خلق بيئة استثمارية اجتماعية اضافية؛ وبالمقابل تحصل الشركات المالية على تخفيضات ضريبية تتناسب مع ما تقدمه من استثمارات.

5. العمل على انشاء قضاء مختص للفصل في القضايا المالية الخاصة في قطاع البنوك من اجل تقليل مدة التقاضي، الامر الذي سيدفع نحو انهاء المخصصات خلال السنة المالية التي انشات بها.

4.2.2 التوصيات الخاصة في قطاع التامين

1. ان يتم دراسة الفترة الضريبية قبل وبعد صدور القانون الضريبي رقم 8 لسنة 2011 والتعليمات المتعلقة في مخصص الاخطار السارية ومخصص الادعاءات تحت التسوية ومخصص الادعاءات الغير مبلغ عنها الصادرة سنة 2012.

2. ان يعمل المشرع الفلسطيني على اعادة صياغة القانون المالي الذي يسمح للشركات المالية قطاع التامين بتخفيض المخصصات المالية من اجمالي الارباح قبل طرح الارباح للضريبة، بحيث يعمل على وضع نسب ضريبية بشكل تصاعدي بحيث تكون الضريبة على السنوات الابعد هي الاعلى حتى يعمل على تشجيع المخالصات المالية.

3. التطرق الى تكوين سقوف محددة لقيمة المخصصات التي تؤثر على المصروف الضريبي مثل مخصص الاخطار السارية في قطاع التامين، بحيث تكون محددة في قيمة الاعفاء الضريبي، ويكون فيما تجاوزه خاضع للضريبة مع وجود رقابة على تكوينها وكيفية تنفيذها.

4. العمل على انشاء قضاء مختص للفصل في القضايا المالية الخاصة في قطاع التامين من اجل تقليل مدة التقاضي، الامر الذي سيدفع نحو انهاء المخصصات خلال السنة المالية التي انشات بها.

4.2.3 التوصيات العامة للقطاع المالي

1. العمل على تعديل القوانين والتعليمات الخاصة في القطاع الضريبي على وجه العموم، وعلى القطاع المالي على وجه الخصوص، بما يتلاءم مع الحداثة العالمية في التحصيل الضريبي.
2. صياغة اعفاء ضريبي ملحق بالقانون المالي ينص على تخفيض الضريبة على الشركات المالية في حالة تم تصفية المخصص قبل تخفيضه من اجمالي الارباح.
3. العمل على تحديد الصلاحيات التي يتمتع بها المحاسب القانوني، من خلال ادراج مسميات عملية عالمية تواكب التطورات الدولية من اجل خلق حافز وبيئة استثمارية استشارية تكون متخصصة في القطاع المالي.
4. قيام المشرع الفلسطيني بعمل بيئة قضائية متخصصة مستقلة للنظر في الأحداث الضريبية على وجه الخصوص، وعمل بيئة رقابة قضائية متخصصة في المجال المالي على وجه العموم.
5. السعي نحو تعديلات تؤدي الى ملئ الثغرات الضريبية، والعمل على توازن بين التحصيل الامثل من الشركات المالية، والابقاء على الملاءة المالية المثالية التي تؤدي الى زيادة ارباح الشركات المالية.
6. تشجيع الشركات المالية في دعم الابحاث المالية الدولية، من اجل تقييم وتقديم تجاربهم في الوسط الفلسطيني، الامر الذي سيعطي حداثة استثمارية تؤدي الى انعاش الاقتصاد وتقوية الدور الاقتصادي للشركات المالية.

قائمة المراجع

اولا: المراجع العربية:

ابن منظور، محمد ابن مكرم ابن علي. (2016). *لسان العرب* (ط. 3). دار الاصدار.

ابو عمشة، محمد كمال. (2017). التنبؤ وتقييم اداء المحافظ القطاعية ومحفظة السوق دليل من البورصة الفلسطينية. *مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث*، *5*(1)، 16-34.

اجديع، إكرام احمد سعيد، سامي، عبد الرحمن، والسجيني، صبري عبد الحميد السيد. (2015). اثر اختلاف اساليب تقدير المخصصات على القوائم المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (8). *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، *39*(1)، 531-561.

احمد، شيماء احمد علي، محمد، طلبة السيد زين الدين، والغندور، خالد محمد محمد. (2024). استخدام تقنية تعلم الالة في تحليل مشكلة الديون المتعثرة. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، *54*(4)، 105-134.

اسمر، معاذ، الحاج، طارق، وخلوف، مصطفى. (2023). اثر المخصصات الفنية على العبء الضريبي في شركات التامين المدرجة في بورصة فلسطين. *مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث*، *11*(3)، 78-84.

امريود، مسعود. (2016). الاسباب والمعوقات المؤثرة في عملية الالتزام بتقديم الاقرار الضريبي في مواعيده المحددة قانونا من قبل ممولي ضريبة ارباح الشركات في ليبيا. *مجلة الجامعي*، (23)، 161-178.

البلداوي، علاء عبد الكريم، والساعدي، خالد خنجر منصور. (2018). العوامل المؤثرة في انخفاض الطلب على الخدمات التأمينية. *المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث*، *2*(2).

بن خليفة، بالقاسم. (2022). دور الحاكمية في استقرار الانظمة المصرفية. *مجلة ابحاث اقتصادية وادارية*، *16*(1)، 425-441.

بوهريرة، عباس، وبوخاري، عبد الحميد. (2017). دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي. *المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال*، *2*(1)، 1-22.

توفيق، هداية جابر. (2024). مقترحات لمعالجة مشكلات المحاسبة عن عقود التامين. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، *38*(2)، 592-537.

جعفر، يوسف. (2017). دور الحوكمة الضريبية في زيادة مستوى الالتزام الضريبي. *مجلة المؤسسة*، *10*(1)، 143-152.

حسنية، احمد ناجي اديب، ونصر، كريم حسين صالح. (2024). اثر التدقيق الداخلي الرشيق على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لدى البنوك التجارية الاردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الاردنيين. *المجلة العربية للنشر العلمي*، *67*، 316-340.

الخماس، عبد الرضا فرج بدراوي، والابراهيم، سلمى جذلان خليل. (2022). دور الرقابة المصرفية في الحد من الديون المتعثرة والمعدومة في العراق. *مجلة العلوم الاقتصادية*، *17*(64)، 1-27.

دراوشة، هاني زياد احمد. (2022). اثار التهرب الضريبي على الخزينة العامة الفلسطينية. *مجلة ابن خلدون للدراسات والابحاث*، *2*(13)، 635-651.

رزق، علاء احمد ابراهيم. (2018). تحديد تأثير التغيرات في هيكل الاسعار الضريبية على حصيلة ضريبة الدخل والعدالة الضريبية في مصر خلال الفترة من 2005 الى 2015 واثره على دلالة القوائم المالية في ضوء مفهوم حوكمة الشركات. *مجلة الفكر المحاسبي*، *22*(4)، 1526-1589.

الريماوي، احمد شكري. (2023). *مقدمة في علم الاحصاء الوصفي والتحليلي* (ط. 4). مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع. https://arab-scholars.com/6c237f

الزموري، محمد. (2024). التصريح بالديون وتحقيقها في مسطرة الانفاذ بالقانون. *مجلة البوغاز للدراسات القانونية والقضائية*، (33)، 182-198.

زيود، لطيف عبود، غانم، نهى، وعيسى، ريم علي. (2022). اثر الثقة بالادارة الضريبية وقوتها في الالتزام الضريبي: دراسة ميدانية على عينة من مكلفي ضريبة دخل الارباح الحقيقية في محافظة اللاذقية. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، *44*(2)، 107-128.

سجيني، طلال بن ابراهيم عرابي. (2022). اثر استخدام التحليل المالي على تقييم اداء شركات التامين. *المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة*، (28)، 89-128.

سمعان، احمد محمد شاكر حسن، محمد، محمد محمود سليمان، ومحمد، شيرين عادل عبد الله. (2024). تأثير الربحية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي. *مجلة البحوث التجارية*، *46*(1)، 109-150.

السوداني، ناريمان عبد الرحيم احمد، عبد السميع، محمد رضا، العقيلي، ليلى محروس، وعساف، سوسن فوزي محمد. (2024). اثر ممارسات التخطيط الضريبي على جودة التقارير المالية. *مجلة البحوث المحاسبية*، *11*(1)، 237-271.

سيوط، سارة. (2023). الحكامة الضريبية: دراسة في العلاقة الضريبية "الادارة والملزم والقضاء". *مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية*، (43)، 147-164.

شاهين، ياسر احمد، وشاهين، روان حازم. (2021). القروض المتعثرة في البنوك الفلسطينية: التحليل والعلاج. *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية*، *5*(1)، 136-154.

الشهري، عامر محمد. (2024). تطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة البحوث المحاسبية*، *15*(1)، 9-68.

الشويرف، محمد عطية. (2016). العوامل الشخصية المؤثرة على الالتزام الضريبي للممول، دراسة ميدانية على ع اصحاب المهن الحرة بمدينة زليتن. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، (7)، 185-217.

طويرات، رابح، عبد الحكيم، بيصار، والحسين، مشقق. (2022). واقع القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية في ظل الاختلاف بين النظاميين المحاسبي والجبائي ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (12). *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية*، *9*(2)، 908-927.

العايدي، ثروت مصطفى علي. (2021). الدور المرتقب للمراجعة الخارجية في تحقيق مدى التزام شركات التامين بالمبادئ المحاسبية في تقدير المخصصات الفنية بهدف دعم ايجابية القوائم المالية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، *12*(3)، 1-29.

عبد الحميد، عبد المطلب عبد المطلب. (2024). الديون المصرفية المتعثرة: مؤشرات التعرف على الديون المتعثرة من واقع تحليل القوائم المالية. *مجلة المال والتجارة*، (657)، 26-27.

عبد الفتاح، عبد الوهاب. (2013). المعاملة الضريبية لمخصصات الديون في البنوك. *مجلة الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب*، *2*، 1-24.

عطا المنان، صلاح. (2021). اثر التعويضات المدفوعة بشركات التامين على مبدا المقابلة المحاسبي. *مجلة القلزم العلمية*، *2021*(11)، 71-98.

عطا، محمد محمد. (2011). استخدام نموذج جاما لتقدير مخصص التعويضات تحت التسوية بالتطبيق على سوق التأمينات العامة المصري. *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، *25*(2)، 187-216.

عكاشة، ندى بهاء احمد ماهر. (2024). التأثيرات المباشرة وغير المباشرة بين حجم الشركة والرافعة المالية والتجنب الضريبي. *مجلة البحوث التجارية*، *46*(2)، 490-529.

العلاوين، محمد عبد الهادي، والعدوان، صفي عبد الرحمن صالح. (2022). تعثر القروض التجارية في الاردن. *مجلة العلوم الاجتماعية*، *50*(1)، 211-235.

غيث، رشا حامد حسانين. (2024). دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة النيل للعلوم التجارية والقانونية ونظم المعلومات*، *38*(2)، 1-52.

قادري، نهلة. (2017). ادارة الديون المتعثرة في البنوك الاسلامية. *مجلة الجزائر للتنمية الاقتصادية*، (6)، 229-248.

القنبوعي، فاطمة. (2017). كيف تتعامل البنوك التشاركية مع مشكلة تأخر الوفاء بالديون. *مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية*، *2017*(58)، 92-97.

كروش، نور الدين. (2019). حوكمة الشركات كآلية للحد من الفاقد الضريبي في الجزائر. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية*، *1*(23)، 385-402.

لعماري، ايمان احمد، وزروق، زكية سعيد. (2021). اثر تطبيق التحفظ المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المنشورة. *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية*، *5*(15)، 84-103.

المالكي، عبد الله بن ابراهيم عرابي. (2021). تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي. *مجلة دراسات اقتصادية*، *14*(27)، 5-15.

محارب، عبد العزيز. (2022). البنوك المركزية تاريخها – خصائصها – وظائفها. *مجلة المال والتجارة*، (641)، 4-23.

مشرقي، اميل سعد عازر. (2017). الاثار الاقتصادية للقروض المتعثرة المسببات والنتائج. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، (3)، 87-112.

مشري، راضية. (2022). عقد التامين في ظل جائحة كورونا الاحاطة والتكيف. *مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية*، *5*(1)، 1132-1156.

مصطفى، شكر محمود، عليوي، بابان ابراهيم، وحسين، سطم صالح. (2012). تحسين التنبؤ بمخصص الديون المشكوك في تحصيلها باستخدام الاساليب العلمية. *مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية*، *4*(8)، 281-292.

معتوق، سهير محمود، عمارة، اميرة محمد، وعبد الله، شيرين احمد. (2017). دور شفافية البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي في ظل الازمة المالية العالمية. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، *31*(1)، 241-270.

المعداوي، جيهان مسعد، والمعداوي، محمد مسعد. (2011). نموذج مقترح لتقدير مخصص التعويضات تحت التسوية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، *1*(2)، 572-599.

معهد الحقوق جامعة بيرزيت. (2024، يناير 06). المقتفي. استُرجع من: https://arab-scholars.com/015212

معهد الحقوق في جامعة بيرزيت. (2012، فبراير 12). *تعليمات رقم (10) لسنة 2012م بشأن الديون المعدومة*. عن منظومة القضاء والتشريع في فلسطين - المقتفي. https://arab-scholars.com/72c1f4.

معهد الحقوق في جامعة بيرزيت. (2012، فبراير 12). *تعليمات رقم (14) لسنة 2012م بشأن مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها* . عن منظومة القضاء والتشريع في فلسطين – المقتفي. https://arab-scholars.com/d7c59c.

موسوعة القوانين واحكام المحاكم الفلسطينية. (2011، يناير 06). مقام. https://arab-scholars.com/fe1920.

النجار، جميل. (2017). مدى استخدام الاحتياطيات السرية كأداة لإدارة الارباح بهدف التأثير على نسبة كفاية راس المال والقيمة السوقية، دراسة تطبيقية على شركات التامين المدرجة في بورصة فلسطين. *مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية*، *25*(4)، 1-29.

نور، عبد الناصر، والطنبور، كايد محمد محمد. (2022). العوامل المؤثرة على فاعلية نظام الرقابة الداخلية: دراسة ميدانية على دوائر ضريبة الدخل في فلسطين. *مجلة البلقاء للبحوث والدراسات*، *25*(1)، 161-183.

يماني، خالدية. (2022). دور البنوك في الترويج لمنتجات التامين. *مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية*، *8*(1)، 395-416.

المراجع الأجنبية:

Abdeljawad, I., Dwaikat, L., & Oweidat, G. (2020). The determinants of profitability of insurance companies in Palestine. *An-Najah University Journal for Research-B (Humanities), 36*(2), 439-468.

Abuamsha, M., & Shumali, S. (2022). Debt structure and its impact on financial performance: An empirical study on the Palestinian stock exchange. *Journal of International Studies (2071-8330), 15*(1).

Akhtar, M. H. (2018). Performance analysis of Takaful and conventional insurance companies in Saudi Arabia. *Benchmarking: An International Journal, 25*(2), 677-695.

Ali, R., & Siddiqui, D. A. (2020). Do Loan Loss Provisions Enhance Profitability through Tax Saving: Evidence for Pakistani Banking Sector. *Available at SSRN 3681221*.

Asmar, M. (2018). Effects of bank-specific factors on the net interest margin of working banks in Palestine. *Journal of Economics and Management*(33), 5-24.

Asmar, M., & Farhood, H. (2024). Financial Distress Determinants: Empirical Evidence from Insurance Companies Operating in Palestine and Jordan. *In Artificial Intelligence and Economic Sustainability in the Era of Industrial Revolution 5.0*, 619-632. Cham: Springer Nature Switzerland.

Asmar, M., Abu Alia, M., & Ali, F. H. (2024). Do Board Characteristics Affect the Financial Performance of the Companies Listed on the PEX? *In Artificial Intelligence and Economic Sustainability in the Era of Industrial Revolution 5.0*, 849-861. Cham: Springer Nature Switzerland.

Asmar, M., Khalaf, I. A., & Hamad, D. S. (2024). Impact of Board Characteristics on the Profit Management in Industrial Companies listed on the Palestine Exchange. *An-Najah University Journal for Law and Economics, 1*(1), None-None.

Cantley, B. G. (2013). The Forgotten Taxation Landmine: Application of the Accumulated Earnings Tax to IRC sec. 831 (B) Captive Insurance Companie. *Reach Journal of Global Law and Business, 2*(11), 159-182.

Cruz, M. C. (2019). Evaluation of the technical provisions of insurance contracts under IFRS 17. *Instituto Superior de Economia e Gestão. Mergers, Acquisitions & Disposals Journal, 5*(1).

Cudiamat, S. (2017). Determinants of Profitability in life insurance Companirs. *Essays in Economics and Business Studies, 5*(42).

Cummins, J. D., & Weiss, M. A. (2014). Systemic risk and regulation of the US insurance industry. *Journal of Risk and Insurance insurance regulation*, 85-135.

Dolezal, J., Snajdr, J., Belas, J., & Vincurova, Z. (2015). Model of the loan process in the context of unrealized income and loss prevention. *Journal of International Studies, 1*(8), 91-106.

Down, A. K., Schroeder, J. H., & Shepardson, M. L. (2023). Does Intense Scrutiny over Financial Reporting Controls Impact Operational Outcomes? *Rotman School of Management Working Paper*(4411079).

Endri, E. (2020). The Influence of Capital Structure on Firm Value with Tax Factors and Firm Size as Intervening Variables. *International Journal of Environmental Science, 6*(2021).

Fersi, M., & Boujelbéne, M. (2016). The determinants of the performance and the sustainability of conventional and Islamic microfinance institutions . *Economics World, 4*(5), 197-215.

Gaganis, C., Hasan, I., & Pasiouras, F. (2016). Regulations, institutions and income smoothing by managing technical reserves: International evidence from the insurance industry. *Omega, 59*, 113-129.

Granado, S., Coca, P., & Vianez, P. (2017). Comparative analysis of methodologies for the quantification of technical provisions in insurance entities. Adaptation to Solvency II. *Revista mexicana de economía y finanzas, Revista de Economía Institucional, 16*(31).

Hailegebreal, D. (2016). Macroeconomic and firm specific determinants of profitability of insurance industry in Ethiopia. *Global Journal of Management and Business Research, 16*(7), 30-31.

Hasanaj, P., & Kuqi, B. (2019). Analysis of financial statements. *Humanities and Social Science Research, 2*(2), 17.

Hudakova, M., & Adamko, J. (2016). Technical reserves in insurance and Slovak insurance market. *Economic annals-XXI*(162), 98-103.

Khan, N. U., Jehan, Q., & Shah, A. (2021). Impact of taxation on dividend policy: Evidence from Pakistan. *Research in international business and Finance*(42), 365-375.

Liman, N., Hashim, M. K., & Arshad, D. (2017). A study on the types of microfinance institutions in Nigeria. *MAYFEB Journal of Business and Management, 2*(2016), 7-16.

Lode, N. A., & Napier, C. J. (2014). Recognition of Actuarial Gains and Losses under IAS 19 among UK Listed Companies. *Jurnal Pengurusan, 40*(2014), 15-24.

Marzouki, M. (2014). Financial Stability and Financial Distortions: A Saddle Path Equilibrium between the Crowding Out Effect and the Financial Accelerator. *Available at SSRN 4826873*.

Metin, H., Llapi, G., & Muja, A. (2017). Insurance Sector Analysis in Turkey: An Empirical Study. *European Journal of Economics and Business Studies, 3*(3), 221-234.

Nackhavong, K., & Thanitbenjasith, P. (2020). Factors Affecting Investment Decisions in Special Economic Zones and Specific Economic Zones in Lao PDR. *International Journal of Management, 11*(10).

Nendi, J., Fahlevi, M., & Setiadi, H. (2019). Tax policy and fiscal consolidation on corporate income tax. *Journal of Business, Management, and Accounting, 1*(1).

Omosuyi, O., & Angahar, J. (2023). Assessing the Sectoral Growth Effect of Commercial Bank Lending in Nigeria. *Journal of Money, Banking and Finance, 8*(1), 1-17.

Ringim, S. H., & Güngör, H. (2024). The Impact of United States Economic Policy Uncertainty on Financial Stability in BRICS Economies. *Available at SSRN 4786840*.

Rubio, J., & Herrero Olarte, S. (2024). Characterization of Financial Inclusion in Latin America: Use of Financial Products and Gaps between the Formal and Informal Financial Sector. *Available at SSRN 4801960*.

Seixas, B. V., Smith, N., & Mitton, C. (2017). The qualitative descriptive approach in international comparative studies: Using online qualitative surveys. *International Journal of Health Policy and Management, 7*(9), 778.

Shulieshova, I., Domańska, T., & Wasilewski, M. (2015). Insurance reserves of insurance companies in Poland and Ukraine as a solvency basis and financial stability of insurance companies. *Scientific Papers of the University of Economics, No. 855, 1(3)*. Finance, Financial Markets, Insurance.

Siddik, M., Hosen, M. E., Miah, M. F., Kabiraj, S., Joghee, S., & Ramakrishnan, S. (2022). Impacts of insurers' financial insolvency on non-life insurance companies' profitability: evidence from Bangladesh. *International Journal of Financial Studies, 10*(3), 80.

Siegelman, P. (2023). Risky Business: A Review Essay on The Law & Economics of Selection in Insurance Markets. *Connecticut Insurance Law Journal, 30*, 221.

Sigidov, Y. I., Korovina, M. A., Trubilin, A. I., Govdya, V. V., & Vasilieva, N. K. (2016). Creation of provision for doubtful debts. *International Journal of Economics and Financial Issues, 6*(4), 1542-1549.

الملاحق

ملحق (أ)

الجداول

جدول (11)

مقارنات اختبار التأثيرات العشوائية المقطعية

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
UPR	0.98559	1.007875	0.013715	0.8491
OCR	-0.04178	-0.05672	0.00496	0.832
IBNR	0.221121	0.202238	0.001613	0.6382
TA	0.105067	0.113435	0.00772	0.9241
Cross-section random	1.266107	4	0.8671	

جدول (12)

المتغير، المعامل، الخطأ الانحراف المعياري، إحصاء t، الاحتمال

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6.77154	2.774477	-2.44066	0.0167
UPR	0.98559	0.270533	3.643143	0.0005
OCR	-0.04178	0.26025	-0.16055	0.8728
IBNR	0.221121	0.134151	1.6483	0.103
TA	0.105067	0.289962	0.362348	0.718

جدول (13)

طريقة الانحدار المتعدد بطريقة للمربعات الصغرى لقطاع التامين

Root MSE	0.805203	R-squared	0.590318
Mean dependent var	12.85141	Adjusted R-squared	0.5373
S.D. dependent var	1.264538	S.E. of regression	0.860165
Akaike info criterion	2.651977	Sum squared resid	62.89007
Schwarz criterion	2.970498	Log likelihood	-116.621
Hannan-Quinn criter.	2.780771	F-statistic	11.13435
Durbin-Watson stat	2.259131	Prob(F-statistic)	0

جدول (14)

متغير معامل خطأ انحراف معياري إحصاء t

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6.81566	2.596993	-2.62444	0.0102
UPR	1.007875	0.243871	4.132816	0.0001
OCR	-0.05672	0.250539	-0.2264	0.8214
IBNR	0.202238	0.127999	1.58	0.1175
TA	0.113435	0.27633	0.410505	0.6824

جدول (15)

طريقة العزوم المعممة للوحات في شركات التامين

C	-9.16501	3.274245	-2.79912	0.0064
UPR	1.078225	0.313058	3.444172	0.0009
OCR	-0.16794	0.405923	-0.41371	0.6802
IBNR	0.069927	0.160408	0.435933	0.664
TA	0.370525	0.565806	0.654862	0.5144
TE(-1)	0.019843	0.123239	0.161013	0.8725

An- Najah National University
Faculty of Graduates Studies

THE IMPACT OF FINANCIAL PROVISIONS ON TAX EXPENDITURE IN THE FINANCIAL SECTOR OF PUBLIC SHAREHOLDING COMPANIES LISTED ON THE PALESTINE STOCK EXCHANGE

By
Nader Dwikat

Supervisors
Dr. Mufid Al-Thaher
Dr. Moaz Al-Asmar

This Thesis is Submitted in Partial Fulfilment of the Requirements for the Degree of Master of Tax Disputes, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2025

THE IMPACT OF FINANCIAL PROVISIONS ON TAX EXPENDITURE IN THE FINANCIAL SECTOR OF PUBLIC SHAREHOLDING COMPANIES LISTED ON THE PALESTINE STOCK EXCHANGE

By
Nader Dwikat
Supervisors
Dr. Mufid Al-Thaher
Dr. Moaz Al-Asmar

Abstract

This study looks into how financial provisions shape the tax expenses of financial companies listed on the Palestine Exchange between 2006 and 2024. It uses financial data published on company websites and the official Palestine Exchange portal, covering fifteen companies in total—eight from the insurance sector and seven from the banking sector. To analyze the data, the study applies a fixed effects model.

The results show that some financial provisions have a noticeable impact on how much tax companies pay. Specifically, provisions for outstanding risks in the insurance sector and doubtful debts in the banking sector significantly affect tax expenses. On the other hand, provisions for claims under settlement, Incurred But Not Reported Claims (IBNR) in insurance, and bad debts in banking show no significant effect. Overall, it is found an inverse relationship between financial provisions and tax expenses—when companies increase their provisions, their tax expenses tend to decrease.

Based on these results, the study highlights the need to modernize the taxation framework in Palestine—especially for the financial sector—so it aligns with international standards and practices. It suggests that lawmakers allow financial companies to deduct provisions from their total profits before taxes are calculated. It also recommends introducing progressive tax rates, where rates increase over time, to encourage companies to settle their financial obligations sooner rather than later.

In addition, the study proposes including a tax exemption clause that rewards companies for settling provisions before deducting them from profits. It also calls for setting clear limits on the amount of provisions that can affect tax expenses, outlining what qualifies for exemption and what remains taxable. Finally, it stresses the importance of effective

oversight to ensure transparency and fairness in how companies form and manage their financial provisions.

Keywords: Financial companies, tax expense, doubtful debt provision, outstanding risk provision, Palestine Exchange.